آفاق برلمانية

نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله

٢٦ كانون الأول ٢٠٠٦ م المجلد العاشر العدد ٥

26 December 2006 Volume 10, No. 5

(ا.ف.ب)

الافتتاحية

الصراع في الساحتين الفلسطينية والإقليمية

لقد أشار الرئيس محمود عباس إلى الحاجة إلى أن تكون القضية الفلسطينية محل إجماع عربي وإقليمي، وليس ورقة في صراع يسعى البعض للاستحواذ عليها. من ناحية المبدأ، هذا صحيح، لكن الواقع هو أن فلسطين لم تترك وحدها دون تدخل خارجي، ابتداءً بموقف إسرائيل والولايات المتحدة من نتائج الانتخابات للمجلس التشريعي الجديد.

ما نشهده الآن هو ساحة صراع واسعة تمتد عبر الشرق الأوسط، وتبلور محاور عربية ودولية لها مصالح متباينة. وينعكس هذا الوضع على فلسطين أيضاً بقدر أو بآخر.

إن إخراج فلسطين من هذه المحاور يتطلب أحد أمرين؛ الأول، هو صفقة شاملة لإيجاد حلول وسط يمكن للأطراف كافة التعايش معها، ابتداءً "بالملف النووي" الإيراني، مروراً بالعراق وسوريا ولبنان وفلسطين. توجد دعوات عدة لإنجاز مثل هذه الصفقة في الولايات المتحدة وأوروبا ودول أخرى، على صعوبتها كما تبان الآن. غير أن مأزق الولايات المتحدة في العراق قد يوفر الحافز الأهم لإعادة نظر الولايات المتحدة في سياساتها في المنطقة، على الرغم من أنه لا توجد حتى الآن مؤشرات واضحة على ذلك.

ولكن فيما يتعلق بفلسطين، فإن "الصفقة الشاملة" لا يمكن أن تتم دون حل جدي ومقنع من منظور فلسطيني للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني يبدأ بإنهاء الاحتلال. هذا هو الثمن الذي لا تريد إسرائيل دفعه، وتبعاً لذلك الولايات المتحدة، نظراً لنفوذ إسرائيل على سياساتها في المنطقة.

دون "صفقة شاملة" يمكن إخراج فلسطين من الصراع الإقليمي، ولكن هذا أيضاً يتطلب إنهاء الاحتلال، وإنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وبالفهم الفلسطيني للحل السياسي، حتى يكون مقنعاً للجمهور. وفي كلتا الحالتين، فإن إسرائيل هي العقبة؛ إذ أنها حتى الآن غير مستعدة لدفع ثمن السلام. هذه هي القضية الأساسية التي يجب التوحد حولها وإبرازها أمام الدول العربية التي ترى في التجاذبات الإقليمية تهديداً لها.

وفي غمرة الصراع الداخلي، تشتد الأنظار إلى ما يحصل ميدانياً، وإلى الخشية من تفاقمه. وهي خشية مبررة من منظور داخلي فلسطيني. لكن الصورة الأعم في المنطقة تبين أنه يوجد الآن فرصة لتقدم سياسي جدي ومقنع إذا أحسن الجانب الفلسطيني استخلاص العبر من مسار أوسلو الفاشل. وعلى الرغم من سعي مختلف الأطراف للإمساك بـ"الورقة الفلسطينية"، ما زالت فلسطين في قلب الحدث، وحري بالفلسطينيين أن يمسكوا بها دون غيرهم. وإن كان لهذا ثمن داخلي، فإن ضياع الوطن ثمن أكبر لا يملك أحد أن يتصرف به.

مجلس تشريعي عاطل عن العمل صفحة ٢

جدل الدعوة للانتخابات المبكرة صفحة ٤

جولة بلير وتقرير بيكر- هاملتون صفحة ٨

الاقتصاد الوطني يبلغ أدنى مستوياته صفحة ٩

إضراب موظفي القطاع العام صفحة ١٠

امنيات العام الجديد صفحة ١٦

برلمان بلا نواب!

(عدسة: فادي العاروري)

من يتحمل المسؤولية؟

مجلس تشريعي عاطل عن العمل رغم " وفرة الأعمال "

■ كتب حسام عز الدين

هل هناك من يعمل على تعطيل دور المجلس التشريعي، أم أن المجلس بنوابه وكتلتيه الرئيسيتين وقوائمه هو المسؤول عن شل نفسه؟

لم تكن الإجابة عن هذا السؤال صعبة بالنسبة لبعض النواب، فمنهم من اعتبر أن هناك من يعمل على تعطيل أعمال المجلس لحساب "أجندته الخاصة"، من دون الإشارة إلى هؤلاء بالاسم، ومن النواب من وجه أصابع الاتهام مباشرة إلى الحكومة والرئاسة.

وحسب النظام الداخلي للمجلس التشريعي، نصت المادة الثانية من قانون حقوق وواجبات العضو على أنه "يجب على العضو أن ينتظم في حضور جلسات المجلس، ولجانه التي هو عضو فيها، وفقاً لأحكام النظام الداخلي".

لكن شهوراً عدة مرت لم يحضر خلالها البعض من النواب حتى جلسة واحدة من أعمال المجلس التشريعي.

ليس ذلك فحسب، بل إنه على الرغم من أن دور المجلس التشريعي يتركز على إصدار قوانين وتشريعات، غير أنه لم يستطع، على الرغم من مرور تسعة أشهر على بدء عمله، إقرار أي قانون أو تشريع.

وليس معروفاً في ظل حالة الجمود التي يعيشها المجلس التشريعي، ما إذا كان بإمكانه أن يتعامل مع إعلان الرئيس محمود عباس عن إمكانية التوجه إلى انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، حيث تطالب بعض القوائم البرلمانية بأن تحال مثل هذه الدعوة إلى المجلس التشريعي للنظر فيها، لاسيما أن السؤال المطروح الآن هو: هل سيرضى المجلس التشريعي البقاء خارج الحلبة؟!

٢٧ متغيباً بلا عذر!

وفي المحاولة الأخيرة لعقد جلسة للمجلس، كان من المفترض أن تبحث دعوة الرئيس هذه، غير أنه تغيب ٢٧ عضواً من دون إبداء أي عذر، وهو الأمر الذي تسبب بإلغاء الجلسة وإرجائها إلى إشعارٍ آخر، بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، وبخاصة أن هناك حوالي ١٥ نائباً كانوا توجهوا لأداء مناسك الحج. وأعلنت رئاسة المجلس أنها ستوجه رسائل لمن تغيبوا "من دون عذر" عن أعمال الجلسة الأخيرة للمجلس، تطالبهم فيها بتبيان أسباب الغياب، وهو الأمر الذي يحدث للمرة الأولى.

وكان أشد ما قيل من النواب حول الوضع الراهن للمجلس التشريعي، ما أشار إليه النائب عن كتلة "البديل" بسام الصالحي، الأمين العام لحزب الشعب، في الجلسة ما قبل الأخيرة التي لم يكتب لها النجاح بسبب تغيب نواب كتلة الإصلاح والتغيير، حينما قال "عار أن يبحث مصير الشعب الفلسطيني في عواصم العالم، ولا يطرح داخل أروقة المجلس". من جانبها، طالبت النائب حنان عشراوي، من قائمة "الطريق الثالث"، النواب بـ "الرحيل" إذا لم يتمكنوا من بحث هموم وقضايا ناخبيهم. وقالت: لنا دور مهم في الرقابة والمساءلة والتشريع، وإن لم نتمكن من ذلك فما جدوى بقائنا؟

تهميش دور المجلس

وألقى الصراع على السلطة ما بين حركتي "فتح" و"حماس" بظلاله الواضحة على عمل المجلس التشريعي، لدرجة أن الحوار الفلسطيني الداخلي، وعلى الرغم من أن رصاصة انطلاقته الأولى أطلقها رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك، فإن المجلس استثني منه، وأصبح أعضاء المجلس آخر من يعلم عن نتائج الحوار. وقد تكون الاستقالالية التي يتمتع بها النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، كونه وصل إلى "التشريعي" تحت مسمى "مستقل" وإن دعم من قبل "حماس"، هي التي دفعته لتوجيه أصبع الاتهام نحو الحكومة أولاً، وكذلك الرئاسة، "بكل أريحية".

وبحسب خريشة، فإن المجلس "يُعطل" من قبل الحكومة والرئاسة، كون المؤسستين لا ترغبان في أن يقوم "التشريعي" بدوره الطبيعي.

وأوضح خريشة أن "الحكومة لا تستجيب لطلبات ورسائل المجلس التشريعي، التي بعثناها لها أكثر من مرة، سواء للاستماع لأي من الوزراء أم لرئيس الوزراء".

وأضاف "كما أن الرئاسة تجاهلت المجلس التشريعي في أكثر من مناسبة، ومنها على سبيل المثال أنه لم تتم دعوة المجلس للمشاركة في حفل تأبين الرئيس ياسر عرفات في الذكرى الثانية لرحيله".

وقال خريشة: المجلس التشريعي كان أول المؤسسات الفلسطينية التي دعت لبدء الحوار الفلسطيني، من خلال رئيس المجلس، لكن ما جرى أن المجلس تم استثناؤه من غالبية جلسات الحوار التي عقدت؛ سواء في مقر الرئيس محمود عباس في رام الله، أم في قطاع غزة.

"لا حول ولا قوة" للكتل الصغيرة!

وإذا كان ما قاله خريشة ينطوي على الكثير من الصحة، فإن عدم قدرة المجلس التشريعي على "النجاح" في عقد جلستين أو ثلاث جلسات في أقل من شهرين، تظهر أن العلة قد تكون أيضاً في النواب أنفسهم، مثلما قال النائب عن قائمة "البديل"، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، قيس عبد الكريم "أبو ليلى"، الذي أوضح أن "النواب كافة يتحملون المسؤولية".

واعتبر عبد الكريم أن السبب الرئيسي لتعطيل أعمال المجلس هو "المواقف التي تتخذها كتلتا "فتح" و"حماس"".

وفي حين دعا عبد الكريم إلى وضع حد لحالة "تعطيل المجلس"، فقد نوه إلى أن الكتل البرلمانية الأخرى "ليست لها القوة العددية القادرة على التأثير، بصرف النظر عن مواقف الكتلتين الكبيرتين".

وأكد أن "تحكم كتلتي "فتح" و"حماس" بعقد أو عدم عقد جلسات المجلس، أحد الأسباب التي تدفع في حال استمرار الوضع على حاله باتجاه "تأييد فكرة إجراء انتخابات جديدة للخروج من حالة الشلل التي يعاني منها المجلس".

هل السبب فني؟

وكانت رئاسة المجلس التشريعي أعلنت أكثر من مرة أن سبب تعطيل أعمال المجلس إنما يعود بالدرجة الأولى إلى إضراب الموظفين العموميين، ومنهم موظفو المجلس، الأمر الذي يحول دون الإعداد للجلسة، وبخاصة عملية الربط الإلكتروني من خلال نظام "الفيديو كونفرنس" ما بين غزة ورام الله.

وفي هذه السياق، نددت رئاسة المجلس بتعرض المسؤول عن عملية الربط الإلكتروني يزيد عناية للتهديد بالقتل في حال قام بعملية الربط بين قاعتي المجلس بنظام "الفيديو كونفرنس". وكان مثل هذا التهديد قد نفذ لدى قيام مجهولين بإحراق سيارة عناية، ومن ثم تهديده مجدداً بقتله وأولاده في حال لم يلتزم بالإضراب! وحمل النائب الثاني لرئيس المجلس "جهات ما" المسؤولية عن تعطيل أعمال المجلس، إلا أنه لم يحدد هوية هذه الجهات، مكتفياً بالقول "هذه الجهات معروفة للجميع"!

واعتبرت النائب عن كتلة الشهيد أبو علي مصطفى، خالدة جرار، أن سبب تعطيل المجلس التشريعي إنما يعود بالأساس إلى أسباب داخلية، إضافة إلى حالة التنافس بين "فتح" و"حماس".

وقالت: أول شيء، المجلس التشريعي عاطل عن العمل لأن هناك عدداً من النواب لم يحضروا لغاية الآن سوى جلسة أو جلستين، وهم على الدوام خارج البلاد. وأشارت جرار إلى إشكالية الربط التلفزيوني، وقالت: إذا أردنا عقد اجتماعات للجان نحتاج إلى الربط التلفزيوني، والموظفون مضربون، ونحن كنواب نحترم إضراب الموظفين.

تبادل اتهامات

وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية الربط الإلكتروني في آخر جلستين، تمت بنجاح، غير أن عدداً كبيراً من النواب أنفسهم تغيبوا عن الجلستين.

وظهر تأثير "فتح" و"حماس" على تعطيل أعمال المجلس التشريعي بشكل واضح، في المحاولتين الأخيرتين لعقد جلسة عادية للمجلس في الشهرين الماضي والحالي.

فقد أعلن نواب كتلة "فتح" انسحابهم من الجلسة التي عقدت أواسط الشهر الماضي احتجاجاً على إسقاط بند الاستماع لرئيس الوزراء من جدول الأعمال، وبسبب انسحابهم ألغيت الجلسة لعدم اكتمال النصاب القانوني.

وبعد أكثر من أسبوعين، مع بداية كانون الأول الجاري، ألغيت جلسة أخرى بسبب تغيب عدد كبير من نواب كتلة الإصلاح والتغيير، بعد أن ضمنت كتلة "فتح" إدراج البند المخصص لمساءلة رئيس الوزراء ضمن جدول الأعمال.

وتبادلت كتلتا "فتح" و"حماس" الاتهامات بتحميل المسؤولية لبعضهما البعض، ففي حين أشار رئيس كتلة "فتح" البرلمانية عزام الأحمد إلى أن تعطيل الجلسة الأخيرة "إنما هو امتداد لطريقة الإدارة السيئة للمجلس من قبل كتلة الإصلاح والتغيير منذ الانتخابات التشريعية"، نفى النائب أيمن دراغمة من كتلة الإصلاح والتغيير أن يكون نواب الكتلة تغيبوا عن الجلسة الأخيرة "عن قصد".

واتهم الأحمد حركة "حماس" بمحاولة "الاستئثار بالمؤسسات الفلسطينية، ومنها المجلس التشريعي، وكأنها مؤسسات تابعة لحركة "حماس"، وليست مؤسسات عامة تمثل الشعب الفلسطيني بشكل عام".

إلا أن نواب "حماس" يعتبرون أن السبب الرئيسي لتعطيل أعمال المجلس يعود بالأساس إلى اعتقال قوات الاحتلال لرئيس المجلس ونوابه، إضافة إلى إضراب الموظفين.

وقال دراغمة "لم يتغيب نواب الإصلاح والتغيير فقط، بل هناك نواب من قوائم أخرى تغيبوا لانشغالهم في قضايا برلمانية".

من جانبه، قال الأحمد "كانت لدينا معلومات قبل موعد الجلسة بأن نواب الإصلاح والتغيير لن يحضروا أعمال الجلسة، لأن بند مساءلة رئيس الوزراء أضيف إلى جدول الأعمال".

بدوره، قال دراغمة "هذا ليس صحيحاً، ولم يجرِ أن وزع أي تعميم على نواب الكتلة بالتغيب عن أعمال الجلسة الأخيرة".

فيما الشعب ينتظر فك الحصار بفارغ الصبر

الفصائل ترى أفق استئناف الحوار الشامل مفتوحاً والاتهامات المتبادلة بين الرئاسة والحكومة تزيد الأمور تأزماً

■ كتب فايز أبو عون

لم يبدِ أيٌّ من الشعب الفلسطيني، بأطيافه السياسية المختلفة، استغرابه مما آلت إليه الأوضاع الداخلية، وانزلاقها إلى منحدر خطير، كونه يعرف مسبقاً أن وصول الحوارات الفلسطينية الداخلية إلى طريق مسدود، وتوقف السعي نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية سيؤدي في النهاية إلى ما وصل إليه حال الشعب الفلسطيني من صراعات دموية، سقط خلالها العشرات ما بين قتيل وجريح.

الأطراف المتنازعة، كما هي العادة، تبادلت الاتهامات والكل فيها ألقى اللوم على الآخر، في سجالات غير مبررة في نظر الكثيرين.

وجاء خطاب الرئيس محمود عباس، الذي أعلن فيه نيته إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، ليضيف إلى الانقسام الحاصل انقسامات أخرى لا تبشر بأي خير.

وعلى الرغم من أن الرئيس أبقى الباب مفتوحاً أمام جولات حوار أخرى، فإن العديد من المراقبين والمتابعين للشأن اليومي الفلسطيني متخوفون من العودة للمربع الأول للحوارات الثنائية، التي لن تؤدي إلى أية نتيجة كما أثبتت التجربة الماضية.

إذن، أين يسير الحوار الوطني بشأن حكومة الوحدة الوطنية بعد الوصول إلى ما سمي بـ "الطريق المسدود"؟

أبو عمرو: لا يوجد طريق مسدود في السياسة

حول ذلك، قال النائب المستقل، وأحد الشخصيات التي بذلت جهداً ملموساً في الحوارات بين مختلف الأطراف، الدكتور زياد أبو عمرو، أنه "في السياسة والمفاوضات لا يمكن القول إننا وصلنا إلى طريق مسدود، لأن الطريق المسدود لا يمكن أن يستمر إلى ما لا نهاية".

وأضاف: يمكن القول إن الحوارات والمفاوضات قد تعثرت، وأنه إذا توفرت الإرادة الصادقة لدى جميع الأطراف، وشعروا بأن هناك مصلحة مشتركة، وهي الوطن، وبدأ كل طرف بالتنازل، يمكن الوصول إلى حكومة وحدة وطنية.

وأكد أبو عمرو أنه على الرغم من توقف الحوارات عند نقطة معينة، فإنه ما زال يواصل الجهود التوفيقية لتقريب وجهات النظر، وخلق أجواء ثقة متبادلة بين الطرفين الأساسيين ("فتح" و"حماس") في المحادثات، وخلق أرضية ومناخ مناسب ليس لاستئناف الحوار فحسب، بل وللتوصل إلى نتيجة مرضية، وتحقيق الهدف، وهو حكومة وحدة وطنية.

وأشار إلى أنه "من الضروري، الآن، بعدما وصلت الأمور إلى حالة من الصراع، من التأسيس لشراكة سياسية بين قطبين رئيسيين، وبين بقية الأطراف الفلسطينية، تكون شراكة في عملية صنع القرار"، مشيراً إلى أنه "لكون هذا العمل هو الأول من نوعه، فيمكن القول إنه يوجد مخاض عسير، وبالتالي لا بد من التوصل إلى اتفاق وشراكة".

وشدد أبو عمرو على أهمية التوافق على حكومة وحدة وطنية، وعدم الذهاب إلى ما دعا إليه الرئيس في خطابه وهو انتخابات مبكرة، "لأن ذلك سيأتي على خلفية أزمة، ومن المؤكد ستكون هناك اتهامات بالتزوير، وحالة من الفوضى، ولن تكون بالمطلق كالانتخابات السابقة، كما أن أية نتائج لن تقودنا إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية"، معرباً في الوقت نفسه عن أمله في عودة الحوارات إلى التواصل.

البرغوثي: تجاوز الثغرات ممكن

من جانبه، أوضح السكرتير العام للمبادرة الوطنية، النائب مصطفى البرغوثي، أنه "لا أحد يمكنه إنكار أن الحوارات، التي توقفت عند نقطة محددة، شابها الكثير من المصاعب، ولكن إذا وصلت إلى طريق مسدود، فبالإمكان فتح هذه الطريق، وإذا كانت قد تعثرت، فبالإمكان أيضاً تجاوز هذه العثرات، لأن الأصل في ذلك هو تجنيب شعبنا كارثة إنسانية إضافية اسمها الانقسام، وما حدث في أعقاب خطاب الرئيس، ورفض حركة "حماس" له، أكبر دليل على ذلك".

وقال البرغوثي، "على جميع الفصائل، الآن، تجديد الطاقة بطريقة تحمي الجميع من الانزلاق أكثر مما انزلق إليه، وتسمح بإنهاء الحالة المزرية والقاسية التي وصل إليها الشعب الفلسطيني"، مشدداً على ضرورة توفر الإرادة القوية والحازمة في تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والحزبية، لأنه ما زالت هناك جهود تبذل للعودة للحوارات.

ونوه إلى أن عودة رئيس الوزراء إسماعيل هنية إلى غزة من جولته الخارجية، "شكلت مؤشراً إيجابياً لعودة الحوارات التي بدأت بشائرها تلوح في الأفق، وبدأنا منذ اللحظات الأولى لإلقاء خطاب الرئيس بالعمل عليها"، مؤكداً أن "الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية والإسلامية لم يعدم السبل للوصول إلى حكومة وحدة وطنية".

البردويل: نعم للحوار على أساس وثيقة الوفاق

النائب الدكتور صلاح البردويل، الناطق باسم كتلة "حماس" البرلمانية، أكد استعداد الحركة لاستئناف الحوار من جديد على أساس وثيقة الوفاق الوطني التي أجمع وتوافق عليها الجميع، والانطلاق بالحوارات من حيث انتهت.

وطالب البردويل حركة "فتح"، والرئيس محمود عباس، بالعودة إلى ما سبق وجرى الاتفاق بشأنه لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، مؤكداً أنه "على الرغم من وجود عقبات وعراقيل تحول حتى الآن دون تشكيل هذه الحكومة، فإن الملف لم يغلق، ولم نصل إلى طريق مسدود، لأن هناك جهوداً خيرة كثيرة في شعبنا تواصل ليل نهار العمل على رأب الصدع، وعودة الحوار إلى ما كان عليه قبل خطاب الرئيس عباس، وسفر رئيس الوزراء هنية الذي عاد وأكد حرصه الشديد على ذلك".

وقال إنه "لم يحن الوقت بعد لأن نعلن أننا وصلنا إلى طريق مسدود، لاسيما أن القضية الأهم في كل الحوارات، كانت البرنامج السياسي، الذي كان يشكل عقبة باعتبار أن هناك تبايناً بين البرنامج الذي يطرحه الرئيس، والبرنامج الذي تطرحه "حماس"، ولكن بعد الوصول إلى توافق على وثيقة الوفاق الوطني، تم تشكيل قاسم مشترك بين كل البرامج المطروحة على الساحة، التي أجمع عليها الجميع تقريباً، وهذا يعني أن المشكلة الأساسية قد حُلت".

وتساءل البردويل "طالما أن من حق كل الكتل البرلمانية ترشيح الأسماء للوزارات التي تريدها، فلماذا هناك فيتو على حق "حماس" في الترشيح للوزارات التي تراها مناسبة، وهي الداخلية والخارجية والمالية"؟ معتبراً أنّ ذلك "يُعدّ إنكاراً لحق من حقوق الكتلة البرلمانية الأكبر في التشريعي، ولحق "حماس" التي استجابت في السابق للشروط والمعايير التي حددتها الرئاسة الفلسطينية، ومن أهمها أنّ من ينتسب للحكومة يجب أن يتمتع بالنزاهة والكفاءة والقبول لدى المجتمع الدولي".

وذكر أنه "في حال نفّذ الرئيس ما أعلن عن أنها توصيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإجراء انتخابات مبكرة، على الرغم من أننا نستبعد ذلك، فسيكون ردنا قانونياً، لأن القانون الأساسي لا يسمح للرئيس باتخاذ أية خطوة من هذا القبيل، لأنها ليست من صلاحياته، كما أن القانون الأساسي لا ينص على إجراء انتخابات مبكرة"، قائلاً: أما إذا كانت القضية محاولة استكشاف أي البرنامجين هو الأفضل لدى الشعب، فباعتقادي الانتخابات السابقة التي جرت فيها المنافسة على برنامجين مختلفين، وفازت فيها "حماس" بناءً على برنامجها هي أكبر دليل على ذلك.

خريشة: "المحاصصة" وراء فشل الحوار

النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، الدكتور حسن خريشة، قال لـ "آفاق برلمانية"، إن "تمترس الحوارات بين الفصيلين الرئيسيين حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، عند نقاط محددة لم يتم الحسم فيها، أو حتى التوصل إلى أي تفاهم جدي وحقيقي، من دون تنازل الطرفين عن بعض المحددات التي وضعاها، يجعل من الصعب وجود أي سبب وجيه للتفاؤل، بالعودة إلى أي حوارات جدية".

وأضاف خريشة أن "ما أعلن عنه رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" خالد مشعل، مؤخراً، حول طرح موضوعي الدولة الفلسطينية في حدود الرابع من حزيران العام ٦٧، وقضية التهدئة، التي بنى عليها الجانب الإسرائيلي موقفه، تؤكد أن مشعل أراد بذلك توصيل رسالة واضحة للداخل الفلسطيني بشكل عام، وللرئيس عباس بشكل خاص، بأنه هو من يقرر شكل الأمور في الساحة".

ولفت إلى أن "ما اتخذه مجلس وزراء الخارجية العرب من قرار يقضي بكسر الحصار عن الشعب الفلسطيني، الذي يعد أولوية بالنسبة لحركة "حماس"، كان السبب في الإحجام عن السعي لتشكيل حكومة وحدة وطنية تُمثل كل الطيف السياسي الفلسطيني، إلا أن ما حدث مؤخراً، لاسيما بعد خطاب الرئيس الذي كان واضحاً فيه أنه دعوة للفرقاء بالعودة للحوار، ربما تكون الأمور أكثر يسراً وسهولة".

وحول أسباب فشل الحوارات السابقة، أكد خريشة أن السبب هو أنها "أخذت طابع المحاصصة، وكانت تدور بين قوتين أساسيتين، هما في إطار صراع النخب السياسية على سلطة يدرك الجميع أنها وهمية وبلا سيادة على الإطلاق"، مبيناً أن "المجلس التشريعي هو صاحب مبادرة الحوار الوطني التي انبثقت عنها وثيقة الوفاق والاتفاق، وبرنامج الوفاق الناتج عن وثيقة الأسرى، وهو أيضاً من اتخذ في حينها قرار الدعوة لتشكيل حكومة وحدة وطنية بناء على هذه الوثيقة، حيث شُكلت لهذا الغرض لجنة لمتابعة هذا الموضوع بالتحديد، إلا أننا تفاجأنا بأن المجلس هُمش بشكل متعمد، بل وأيضاً تم تعطيل عمله، الأمر الذي جعله يفقد أي دور له في هذه الحوارات التي دارت لتشكيل حكومة وحدة وطنية".

الغول: مشاركة جماعية في صياغة برنامج الحكومة

بدوره، قال عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية كايد الغول، إن "لا أحد ينكر أن هناك استعصاءات في تشكيل حكومة وحدة وطنية، لكن هذه الاستعصاءات ربما لا تحول دون عودة الحوارات مجدداً، وبخاصة في ضوء التطورات الداخلية، وما تحمله من مخاطر جدية، لعل أبرزها ما شهده الجميع في جريمة قتل الأطفال الثلاثة، والاقتتال الداخلي الذي كاد أن يفجر الوضع لولا العقلاء في جميع الأطراف".

وأضاف الغول أن "موقف الجبهة ما زال يؤكد ضرورة الحوار الوطني على قاعدة مساهمة الجميع في صياغة برنامج الحكومة وأسس تشكيلها، وليس بالضرورة أن كل من يشارك في هذا الحوار يجب أن يكون مشاركاً في الحكومة، لكنه يكون قد شارك في رسم برنامجها، وأسس تشكيلها، وأعتقد أن الحوار الوطني هو الذي يمكن أن يخرج الحوارات من صيغة المحاصصة، ومن التجاذب الذي شاهدناه على مدار الفترة السابقة".

وأكد على أنه "على الرغم من اعتراض الجبهة وتخطئتها للمنهج السياسي، ولآليات إدارة الحوار السابق، وإدارة العلاقات الوطنية برمتها، فإن موقفها من المشاركة في الحكومة، سيتقرر على أساس الصيغة النهائية للبرنامج السياسي، التي ستعمل الحكومة على تنفيذه، ولأسس المشاركة وآلياتها، ومدى تحقيقها لفكرة حكومة الوحدة الوطنية الجدية وآليات العمل التي تحقق مبدأ الشراكة في رفض السياسيات، واتخاذ القرارات، بما

←

يضمن شفافية عمل هذه الحكومة".

ونوه الغول إلى أن "الجبهة لا تقر بإشاعة مناخات التيئيس بأن الأمور قد وصلت إلى طريق مسدود، كما لا تؤيد بعض الأصوات التي تشير وكأن الأمور في لحظتها الأخيرة لتشكيل حكومة وحدة وطنية، لأن هناك قضايا جوهرية يجب حسمها في إطار الحوار الوطني الشامل بشأن البرنامج"، مؤكداً أن "الشعبية" ترى أن وثيقة الوفاق الوطني تشكل الأساس لذلك، ثم يتم النظر في وظيفة هذه الحكومة، حيث أن الأساس هو ترتيب البيت الداخلي، وتوحيد الطاقات، والعمل على كسر الحصار.

زيدان: الحوار الثنائي أثبت فشله

واعتبر عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، صالح زيدان، أن "الرئيس محمود عباس لم يغلق الباب في خطابه أمام العودة للحوار الوطني الشامل، للوصول إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية، وذلك من خلال طرحه خيارين: الأول التوافق الوطني من خلال تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، والثاني الخيار الديمقراطي، وهو الذهاب إلى انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة إذا لم ينجح الخيار الأول".

وأضاف زيدان "باعتقادي أن الرئيس أعطى الأفضلية للخيار الأول، وهو الحوار الوطني الشامل بمشاركة جميع القوى الوطنية والإسلامية، والحكومة، والكتل البرلمانية، وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص"، لافتاً إلى أنه "من حيث شكل حكومة الوحدة الوطنية فينبغي أن تضم ألوان الطيف السياسي كافة، وبخاصة المشاركين في الحوار السياسي، وذلك استناداً إلى برنامج قائم على إعلان وثيقة الاستقلال، والشرعيات العربية والدولية، والإقرار بالموقع التنفيذي لمنظمة التحرير الفلسطينية، والذي نؤكد عليه جميعاً، وليس الحوار الثنائي بين حركتي "فتح" و"حماس"، الذي أثبت فشله كونه اعتمد بالأساس على مبدأ المحاصصة وفرض النفوذ، ما أدى إلى وصول الحوار إلى طريق مسدود".

ولفت إلى أنه يجري في إطار لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية التحضير لورقة تكون أرضية مناسبة لحوار وطني شامل، وتتضمن كيفية عدم الانطلاق من نقطة الصفر، وكيفية الذهاب نحو حكومة وحدة وطنية، وكيفية تطبيق واستكمال ومتابعة ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني.

وأكد أنه في حال العودة إلى المشاورات الثنائية التي كانت جارية بين الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء إسماعيل هنية من جهة، وبين حركتي "حماس" و"فتح" من جهة أخرى، فإنها "لن تنتج إلا المحاصصة واقتسام النفوذ فقط، ولن تؤدي إلى حكومة وحدة وطنية مرضية، بل ستؤدي في أحسن الأحوال إلى حكومة محاصصة، سرعان ما تعمق الانقسام، سواء بين الحركتين ذاتهما، أم الحركات والفصائل الأخرى".

(ا.ف.ب)

البطش: المهم توفر النوايا الصادقة

ولم يستبعد القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش، في حديثه لـ "آفاق برلمانية"، العودة إلى طاولة الحوار من جديد، "وبخاصة بعد ما وصلت إليه الأمور من مرحلة صعبة من التعقيد وتراشق الاتهامات، وبروز بعض العناصر المسلحة هنا وهناك التي لا تريد الخير لشعبنا وقضيتنا".

وعبر البطش عن امتعاضه لما وصلت إليه المشاورات السابقة قبيل سفر رئيس الوزراء للخارج، وخطاب الرئيس عباس، قائلاً: الفصائل مجتمعة ستعمل كل ما بوسعها على عدم وصول المشاورات إلى حد التشاور الثنائي، الذي أثبت فشله، وبقيت المشاورات تدور في فلك الحركتين، وكل من عباس وهنية، من دون حسم محددات الحكومة وشروطها وبرنامجها السياسي.

وأعرب عن أمله في "عودة هذه المشاورات والحوارات والانتهاء منها سريعاً، حتى يتم وضع حد سريع للاقتتال والمناكفات التي حذرنا من الوصول إليها، والتي ساهمت في تأزيم الوضع الداخلي، وهذا يحتاج الكثير من أجل رأب الصدع سريعاً، ولكن المهم أن تكون هناك نوايا صادقة للتوجه نحو ذلك".

وحول أسباب رفض حركة الجهاد الإسلامي الدخول في حكومة الوحدة الوطنية، قال البطش: طالما بقي الاحتلال على الأرض الفلسطينية، وبقيت السيادة الفلسطينية منقوصة، وبقيت مرجعية هذه الحكومة هي التسوية السياسية التي حدثت بين منظمة التحرير وإسرائيل، لن تكون "الجهاد الإسلامي" طرفاً في هذه الحكومة، أو أية حكومة قادمة على الإطلاق، حتى وإن عُرضت عليها رئاسة الوزراء وليس وزارات فحسب.

وأضاف أن "الجهاد ستبقى على موقفها الرافض للمشاركة في أية حكومة قادمة، إلى أن ينتهي الاحتلال عن جزء من الأرض الفلسطينية، حتى وإن كان ذلك في حدود الرابع من حزيران العام ١٩٦٧، وحتى تشعر حركة الجهاد أن السقف السياسي لهذه الحكومة تغير كلياً، بما يمنح الفلسطينيين الحرية الكاملة، والسيادة الكاملة على أرضهم"، مؤكداً أن "حركة الجهاد لن تقوم بأي جهد سياسي في هذا الملف طالما أنها غير مقتنعة به أصلاً".

وحذر البطش من مغبة عودة الفصيلين الرئيسيين إلى نقطة الصفر، وإلى المربع الأول من المناكفات، والحوارات.

فيما تجري الاستعدادات لتسمية أعضاء المحكمة الدستورية

الدعوة للانتخابات المبكرة .. هل تبقى وسيلة ضغط أم تنقل إلى حيز التنفيذ؟

اللجنة (ا.ف.ب)

■ رام الله – خاص بـ "آفاق برلمانية"

على الرغم من الجدل القانوني الواسع حول مدى قانونية الدعوة التي أطلقها الرئيس محمود عباس لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة، فإنه يبدو أن "الظروف القضائية" المحيطة ستجيز للرئيس دعوته هذه، وتبررها.

وتوقعت مصادر في مكتب الرئاسة أن يبادر الرئيس إلى الإعلان قريباً عن أسماء أعضاء المحكمة الدستورية، وهي المحكمة التي تعنى بالفصل في الخلافات القانونية التي تنشأ ما بين السلطات.

وسبب هذا التوقع هو نتيجة قرار المحكمة العليا الذي صدر قبل أيام، وألغى القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي الحالي في جلسته الأولى في السادس من آذار الماضي.

وكان المجلس التشريعي الحالي أعلن في تلك الجلسة إلغاء القرارات التي صدرت عن الجلسة الختامية للمجلس التشريعي السابق، في الثالث عشر من شباط الماضي، والتي تضمنت المصادقة على التعديلات التي قدمها الرئيس على مشروع قانون المحكمة الدستورية، حيث تنص تلك التعديلات على حق الرئيس في تعيين رئيس المحكمة وأعضائها بالتنسيق مع مجلس الوزراء وليس بتنسيب منه.

وعلى الرغم من أن جلسة "التشريعي" السابق شملت اتخاذ عدد آخر من القرارات، فإن نواب "حماس" اعتبروا أن منح رئيس السلطة حق تعيين رئيس المحكمة الدستورية، إنما هو "مصادرة للمحكمة جميعها" لصالح رئيس السلطة.

وأصدر الرئيس عباس مرسوماً يقضي بتشكيل المحكمة الدستورية، إلا أنه لم يقم بتعيين هيئتها، لأن القضية برمتها كانت موضع خلاف في المحكمة العليا بناء على الدعوى التي أقامتها كتلة "فتح" البرلمانية ضد المجلس التشريعي، وبقيت المحكمة العليا هي الجهة القضائية التي تقوم بمهام المحكمة الدستورية.

وحمل رئيس المحكمة العليا، رئيس مجلس القضاء الأعلى، المستشار عيسى أبو شرار، قرار المحكمة الذي ألغى قرارات جلسة المجلس التشريعي الحالي، وتوجه قبل أيام ليضعه على مكتب الرئيس.

وقالت مصادر أن المباحثات في مقر الرئاسة بدأت لاختيار رئيس المحكمة الدستورية وأعضاء هيئتها لتسميتهم بشكل رسمي.

واعتبر المستشار القانوني لرئيس المجلس التشريعي عصام عابدين، أنه ليس من صلاحيات المحكمة العليا النظر في قرارات صادرة عن المجلس التشريعي، مشيراً إلى أن ذلك "إنما يعني تدخلاً سافراً في التشريع".

غير أن النائب السابق عزمي الشعيبي، الذي شغل عضوية اللجنة القانونية في المجلس التشريعي الثاني، قال إن من حق المحكمة العليا النظر في قرارات إدارية صادرة عن المجلس.

ولم يتدخل قضاة المحكمة العليا في سياق عرضهم للقرار بمضمون القرارات التي صدرت في جلسة "التشريعي" المشار إليها، حيث نص القرار من حيث المبدأ على أنه "لا يحق للمجلس التشريعي الحالي التدخل في قرارات صدرت عن المجلس التشريعي السابق".

وقال الشعيبي: بإمكان نواب المجلس التشريعي الحالي تعديل أو إلغاء قانون أو أي قرار صدر عن المجلس التشريعي، لكن من خلال تقديم مشاريع أو قرارات معدلة لتلك القرارات السابقة.

فضلاً عن ذلك، فقد أكد مصدر رفيع في ديوان الفتوى والتشريع، أنه من حق الرئيس عباس إصدار الدعوة للانتخابات المبكرة استناداً للمادة الثانية في القانون الأساسي، التي تنص على أن "الشعب هو مصدر السلطات يمارسها من خلال السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية".

ولم يطرح موضوع دعوة الرئيس للانتخابات، لغاية الآن، على ديوان الفتوى والتشريع، لا من قبل الرئاسة، ولا من قبل الحكومة، حسب ما أكد المصدر.

ويستند المصدر في ديوان الفتوى والتشريع، إلى مبدأ قانوني يقوم على أساس أنه طالما لا يوجد في القانون الأساسي ما يمنع توجه الرئيس للانتخابات المبكرة، فيجوز له ذلك، وإن لم ينص القانون على ذلك.

وقال هذا المصدر، الخبير في الشؤون القانونية "الأصل في الأمر هو الإباحة".

لكن حركة "حماس"، وعبر عدد من مسؤوليها، وعلى رأسهم رئيس الوزراء إسماعيل هنية، يرون أن دعوة الرئيس عباس لانتخابات مبكرة "دعوة

بعد خطاب الرئيس

الغائب من خطاب رئيس الحكومة

■ بقلم: هاني المصري

بعد ثلاثة أيام فقط على خطاب الرئيس محمود عباس للشعب الفلسطيني، وجه إسماعيل هنية، رئيس الحكومة، خطاباً مماثلاً قدم فيه رواية الحكومة عما جرى، وهي تختلف كثيراً عن الرواية التي قدمها الرئيس.

وإذا كان هناك شيء مشترك في الخطابين، فهو التأكيد على أهمية الوحدة وعدم الانزلاق نحو الاقتتال، وترك الباب مفتوحاً للحوار من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية.

قبل التطرق لما ورد في خطاب رئيس الحكومة، لا بد من الإشارة إلى أنه ألقى خطابه غداة أول جولة خارجية له عاد منها بحصيلة جيدة. فهو تحدث عن ٧٠٠ مليون دولار قدمت للحكومة، أو ستأتي إليها، خلال العام القادم، الأمر الذي سمح له بالتحدث بثقة أكبر عن كل شيء، بما في ذلك قرب إنهاء الحصار.

وجاء الخطاب، بعيد تبادل إطلاق النار الذي حدث عند معبر رفح أثناء عودته، والذي يصفه هو بمحاولة اغتيال، بينما تؤكد مصادر الرئاسة أنه مجرد تبادل لإطلاق النار نجم عن الفوضى إثر تدافع المستقبلين له، وبعضهم كان مسلحا، إلى المعبر.

بغض النظر عن مدى صحة الروايتين، فالأمر كله بحاجة إلى تحقيق لكشف الحقيقة، التي يمكن أن تكون أكثر من تبادل لإطلاق النار، وأقل من محاولة اغتيال. إلا أن هذه الحادثة مهما كانت تعطي ميزة لرئيس الحكومة، فهو كان مستهدفا وكان ضحية.

رئيس الحكومة في خطابه غرق في التفاصيل وأضاع الجوهر إلى حد كبير، وأسهب في تفنيد رواية الرئيس، ودافع عن الحكومة وكأنها منزهة عن الخطأ، وردد الرواية نفسها التي نسمعها من الحكومة، ومن حركة "حماس"،

عباس وهنية.. خطابان وبرنامجان. (ا.ف.ب)

منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية وحتى الآن. فالحكومة بلا مال ولا إعلام، وبلا معابر، ولا أمن ولا سفارات، وتم سحب الصلاحيات منها، ولم يصادق الرئيس سوى على ٢٤ مرسوماً، أي حوالي ربع المراسيم التي أصدرتها الحكومة العاشرة.

قفز رئيس الحكومة عن حقيقة أن الخزينة كانت خاوية قبل الانتخابات، وأن الحكومات السابقة كانت تحل أزماتها عبر الديون وبيع الشركات التابعة لصندوق الاستثمار، وأن الجديد هو أن البنوك لم تعد متحمسة على الإطلاق لإقراض حكومة مفروض عليها حصار دولي. لو سلمنا أن نتائج الانتخابات كانت مغايرة، ستجد الحكومة التي كانت ستشكلها "فتح" الخزينة خاوية، وقد تستطيع أن تسدد الرواتب، لأن إسرائيل لن تحتجز الأموال الفلسطينية، التي وصلت حتى الآن إلى ٦٠٠ مليون دولار. وهو مبلغ قادر على حل أزمة الرواتب. فعلى الرغم من الحديث عن الحصار، فإن الأموال العربية والدولية التي وصلت إلى السلطة هذا العام أكثر بنسبة ٣٠٪ من الأموال التي وصلت خلال العام الماضي. العجز الحالي سببه الرئيسي احتجاز إسرائيل للأموال. أما بالنسبة لسحب الإعلام، فادعاء رئيس الحكومة صحيح إلى حد ما، مع إضافة أن وسائل الإعلام الرسمية كانت تابعة للرئاسة منذ تأسيس السلطة، وأن الذي حدث بعد انتخاب "أبو مازن" رئيساً للسلطة الوطنية، أنه منح وزير الإعلام صلاحيات الإشراف على وسائل الإعلام الرسمية من دون تغيير مرجعيتها. والحل المفترض لهذه المعضلة لا يكون بوضع الإعلام تحت سيطرة الحكومة ولا بقائه تحت سيطرة الرئاسة، وإنما وضعه، بوصفه ملكية عامة، تحت إشراف البرلمان، لأن إبقاء الإعلام تحت سيطرة السلطة التنفيذية، أياً كانت، يجعله خاضعاً لها، في حين أننا بحاجة إلى إعلام وطن لا إعلام رئاسة أو حكومة. فوسائل الإعلام تمول من الخزينة العامة، ويجب أن تخدم الشعب كله، و"الدولة" لا السلطة التنفيذية وحدها.

وإذا انتقلنا إلى المعابر، كلنا نتذكر أن الرئاسة عرضت على الحكومة تسلم المعابر وتحمل المسؤولية عن إغلاقها، كما كان يهدد المراقبون الدوليون وإسرائيل، والحكومة قدرت الموقف مشكورة وسمحت بأن تتولى الرئاسة المسؤولية عن المعابر.

أما بالنسبة للأمن، فكلام رئيس الحكومة ينطوي على قدر من الصحة، فأجهزة الأمن موالية للرئيس ومكونة بغالبية أفرادها، خصوصاً قياداتها، من كوادر تنتمي لحركة "فتح"، وهذا أمر خطير لأن الأمن والأجهزة الأمنية يجب أن تكون محايدة ومفصولة عن السياسة وتخدم الوطن لا فصيلاً بحد ذاته، مهما كان دوره التاريخي والراهن. القانون الأساسي المعدل، بعد استحداث منصب رئيس الحكومة، وزع الأجهزة الأمنية المختصة بالأمن الداخلي تحت مسؤولية الحكومة، والأجهزة الأخرى تحت مسؤولية الرئاسة، وهذا يوفر أرضية مناسبة لتضارب الصلاحيات والسلطات والوظائف، وبخاصة أن مجلس الأمن القومي الذي يترأسه الرئيس لم يعمل، فضلاً عن أنه مؤسسة غير قانونية وبحاجة إلى قوننتها قبل ممارستها العمل. لم يتطرق رئيس الحكومة إلى الخطأ الكبير الذي ارتكبته الحكومة رداً على عدم تعاون الأجهزة الأمنية معها، وهو تشكيل قوة تنفيذية بقوام مكون بغالبيته من عناصر "حماس"، بحيث أصبح لدينا جهاز أمن رسمي تابع لحركة "حماس" يقف في موازاة الأجهزة الأمنية التابعة لحركة "فتح"، وهذا يساهم في تمزيق السلطة وفي تعميق تعددية السلطات وحالة الفوضى والفلتان الأمني.

وإذا انتقلنا إلى الموضوع المتعلق بالسفراء، وإلى عدم مشاركة الحكومة في اللقاءات والزيارات، وعدم حضور الرئيس أي اجتماع للحكومة، فهذا كله صحيح، لكنه فرع من أصل، والأصل هو الذي يجب التركيز عليه، وهو الذي غاب عن خطاب رئيس الحكومة.

الأصل هو أن نتائج الانتخابات الحرة والنزيهة التي حملت فوز "حماس" المفاجئ، أدت كذلك إلى وجود حالة من ازدواجية السلطة. فقد أصبح لدينا رئيس شرعي ومنتخب وله برنامج يركز على المفاوضات وعملية السلام كخيار إستراتيجي وحيد (على الرغم من أن المفاوضات متوقفة)، ولديه صلاحيات واسعة في القانون الأساسي، وبخاصة في السياسة الخارجية، والمفاوضات، والأمن، ولدينا مجلس تشريعي منتخب وشرعي، أغلبيته تنتمي لحركة "حماس"، بحيث أعطى الثقة لحكومة شرعية طرحت برنامجاً ينسجم بالجوهر مع برنامج حركة "حماس"، الذي يركز على أن المقاومة هي الخيار الاستراتيجي الوحيد (على الرغم من أن المقاومة معلقة)، ولدى الحكومة صلاحيات واسعة في القانون الأساسي، وبخاصة في السياسة الداخلية بمختلف أشكالها، وتحديداً الأمن الداخلي.

هذا الواقع، الذي يشير إلى حالة من التعددية في السلطات والإستراتيجيات ومصادر القرار والبرامج، أدى إلى تعميق حالة الفوضى والفلتان الأمني، وترافق مع حصار سياسي ومالي دولي وتصاعد العدوان الإسرائيلي بكل أشكاله العسكرية والاستيطانية والعنصرية، وأدى إلى أزمة شاملة على كل المستويات والأصعدة، وإلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية وتحولها إلى قضية إنسانية بدلاً من قضية شعب تحت الاحتلال يتوق إلى الحرية والاستقلال.

وفي ظل هذا الواقع، جربت "فتح" إسقاط "حكومة حماس"، أو إضعافها أو إقناعها بالمشاركة بحكومة لا تهيمن عليها، ولم تنجح. وجربت "حماس" الانفراد في الحكومة، أو إقناع الفصائل الأخرى بالمشاركة بحكومة تعتمد برنامجها وتهيمن "حماس" عليها، ولم تنجح. وإذا أردنا تلخيص أسباب الفشل الرئيسية لمحاولات الوفاق الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية، نجد أنها تكمن في:

أولاً: إصرار "فتح" على اعتماد برنامجها، برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك شروط اللجنة الرباعية، كبرنامج لأية حكومة قادمة. وقد تعاملت مع وثيقة الأسرى والمحددات والمبادرة القطرية والمحاولات الأخيرة التي ركزت على خطاب التكليف كوسائل لتحقيق هذا الهدف.

ثانياً: إصرار "حماس"، بحجة أنها حصلت على الأغلبية في الانتخابات التشريعية، على قيادة أية حكومة تشكل خلال السنوات الأربع التالية للانتخابات التشريعية، برنامجاً وتشكيلةً.

وحتى عندما تنازلت "حماس"، وهي تنازلت فعلاً من خلال التخلي عن موقع رئيس الحكومة وقبول تسع حقائب وزارية، والموافقة على عدم مشاركة رموزها، إلا أنها لم تتخل عن مطلبها الرئيسي من خلال تسمية رئيس حكومة مقرب جداً منها، ولا يختلف كثيراً عن أعضائها، وكذلك الإصرار على تسلم الحقائب السيادية كلها أو حقيبتي المالية والداخلية، والاحتفاظ بالأغلبية في المجلس الوزاري، من خلال التمسك بحق تسمية ثلاثة من الوزراء المستقلين الخمسة المتفق على مشاركتهم. ولا أدري كيف يكون مثل هؤلاء مستقلين فعلاً!

إن على "حماس" أن لا تقفز عن منظمة التحرير وصفتها التمثيلية، كما أن عليها التفريق بين الحكومة الائتلافية، التي تشكل على أساس النصاب البرلماني، والتي تشكلها الأغلبية كما يحلو لها، ووفقا للأحزاب والقوائم التي تتفق على تشكيلها، وبين حكومة الوحدة الوطنية التي تشكل على أساس النصاب السياسي، وتلحظ أحجام الكتل بالمجلس التشريعي، ولكن لا تعتمد هذه النسب كلياً، وبخاصة أن الأغلبية التي حصلت عليها "حماس" أغلبية في المقاعد، وجاءت بسبب النظام الانتخابي (نسبي ودوائر)، إلا أنها لم تحصل على ذات الأغلبية في الأصوات، إن لم أقل أنها حصلت على عدد أصوات أقل من الأصوات التي حصلت عليها "فتح"، ولكنها ضاعت في ظل تشتت أصواتها في الدوائر بعد ترشح أعداد كبيرة من الفتحاويين ضد بعضهم البعض.

وعلى الرئيس و"فتح"، أن يرفعا سقف البرنامج السياسي، فلا يعقل أن تكون شروط "الرباعية" كما هي جزء من برنامج الحكومة القادمة من دون إلزام إسرائيل بأي شيء بالمقابل، حتى بالاعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود العام ١٩٦٧، وبالاتفاقات الموقعة التي تجاوزتها إسرائيل، ووقف العدوان العسكري والتوسع الاستيطاني (الذي يعتبر شكلاً من أشكال العنف).

إن الغائب عن خطابي الرئيس ورئيس الحكومة إدراك المتغيرات الحاصلة في السياسة الدولية، والمتغيرات التي يمكن أن تحصل بعد الهزائم الأميركية والإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط برمتها، وبعد تقرير لجنة بيكر–هاملتون، وبعد الاعتراف الذي أدلى به الرئيس جورج بوش بأن أميركا لا تربح الحرب في العراق وعليها تغيير سياستها هناك.

ويبدأ إدراك هذه المتغيرات بإدراك أهمية بلورة سياسة فلسطينية جديدة ترتكز على الوحدة الوطنية على أساس برنامج وطني واقعي قادر على الاستفادة من الفرصة التاريخية التي تلوح بالأفق، وتشير إلى إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة حقاً، وذات سيادة، وعاصمتها القدس، وحل مشكلة اللاجئين حلاً عادلاً وفقاً لقرار ١٩٤.

→

غير دستورية"، باعتبار أنها لم ترد في القانون الأساسي نصاً.

وقال رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك ونواب آخرون من حركة "حماس"، خلال محاكمتهم في محكمة "عوفر" العسكرية، الأسبوع الماضي، "إن الدعوة لانتخابات مبكرة هي أعيب العيب، كونه لا تجوز الدعوة لانتخابات مبكرة والنواب المنتخبون يخضعون للاعتقال".

وأعلن الرئيس خلال لقائه رئيس الوزراء النرويجي في رام الله، الأربعاء الماضي، أن بإمكان أي معترض على هذه الدعوة التوجه للقضاء.

في المقابل، قال نائب من "حماس"، فضل عدم نشر اسمه، "القضاء بات الآن في يد الرئيس أبو مازن، فأي قضاء سيحكم لصالحنا؟".

وفي رده على سؤال، عما إذا كان القصد من إعلان قرار المحكمة العليا عن إلغاء قرارات المجلس التشريعي الحالي، هو تثبيت حق الرئيس عباس بتعيين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية لقطع الطريق على حركة "حماس" عند تقديمها لأي طعن بقرار الانتخابات المبكرة، قال المحامي علي مهنا، الذي تولى الدفاع عن كتلة "فتح" البرلمانية في المحكمة العليا، "هذا غير صحيح، وأصلاً الرئيس أبو مازن لم يصدر مرسوماً رئاسياً لغاية الآن بتحديد موعد الانتخابات المبكرة، ولا يمكن تقديم أي طعونات ضد القرار إلا بعد صدور المرسوم الرئاسي".

وتشير مطالبة الرئيس عباس بتواجد مراقبين دوليين في الأراضي الفلسطينية للمراقبة على الانتخابات المبكرة التي دعا إليها، إلى جدية التوجه لديه لإجراء هذه الانتخابات.

وفي حال أصدر الرئيس المرسوم الرئاسي بهذا الخصوص، فإن لجنة الانتخابات المركزية تحتاج إلى ١١٠ أيام لتحديث السجل الانتخابي، حسب ما أعلن رئيس اللجنة حنا ناصر، عقب لقاء مع الرئيس الأسبوع الماضي.

ومما قد يعطل إجراء الانتخابات في هذه المدة أيضاً، ما بادرت إليه مجموعة من النواب، من خارج كتلتي "فتح" و"حماس"، فيما يتعلق بإعداد مشروع قانون معدل لقانون الانتخابات يجعل الانتخابات "نسبية" بالكامل.

وهذا التعديل يحتاج إلى توافق برلماني أولاً، إضافة إلى حياة برلمانية عادية، وهو ما لا يتوفر لغاية الآن، الأمر الذي يشير إلى مدة طويلة لا تزال تفصلنا عن هذه الانتخابات.

واعتبر النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، أن دعوة الرئيس لإجراء انتخابات مبكرة "ليس من ورائها سوى الضغط على الأطراف من أجل التسريع في إنجاز حكومة وحدة وطنية".

وعلى الرغم من ذلك، فإن دعوة الرئيس لم تحدث أي تقدم في الدعوات التي ما زالت تطلق لاستئناف الحوار الداخلي لتشكيل الحكومة، بل على العكس فقد أوجدت الدعوة اصطفافاً بين الفصائل الفلسطينية في الخارج لمعارضتها.

ولا يفوت الرئيس عباس فرصة إلا ويؤكد خلالها أن دعوته لإجراء الانتخابات المبكرة لم تأت إلا بعد ستة أشهر من الحوارات السلبية والعقيمة، وأنه أبقى الباب مفتوحاً لاستئناف الحوار.

بين مطالب التفعيل وإعادة البناء .. من يتحمل مسؤولية التعطيل؟

منظمة التحرير .. اهتمام كبير ودعوات إصلاح متعددة .. والحاصل صفر

(ا.ف.ب)

■ كتب حسن جبر

استحوذت قضية منظمة التحرير الفلسطينية، وما زالت، على حيز كبير من النقاش السياسي الدائر منذ فترة بين القوى السياسة والمثقفين. ظهرت خلال النقاش أفكار كثيرة وخطط أكثر وتصريحات لا تعد ولا تحصى، ازدادت ازدحاماً بعد القرارات الأخيرة للجنة التنفيذية للمنظمة بشأن تفعيل بعض مؤسساتها وهيئاتها.

البعض طالب بإصلاح جذري وشامل، وآخرون دعوا إلى تفعيل أطر ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن الجميع دعا إلى تطوير المنظمة لتكون "البيت الكبير" الذي يجمع ألوان الطيف السياسي، الذي شهد تغيرات كبيرة خلال السنوات الماضية، فتغيرت معها كثير من المعطيات والظروف، أوضحها صعود قوى جديدة وتراجع أخرى.

منظمة التحرير كانت، كذلك، العنوان الأبرز بين العناوين التي تناولتها القوى السياسية في حواراتها المتعددة، وأهمها حوارات القاهرة المتعددة ووثيقة الوفاق الوطني، إلا أن شيئاً لم يتحقق على أرض الواقع.

إذن، لماذا لم تنجح القوى والفصائل في هذا المسعى الذي يكاد الجميع يجمع على حيويته وأهميته؟ ولماذا لم يتحول النقاش الدائر إلى فعل تراكمي على الأرض نشهد في نهايته ولادة منظمة تحرير فلسطينية قوية وفاعلة تستجيب لحاجات الشعب الفلسطيني الساعي لنيل الحرية والاستقلال؟ وهل النقاش الذي لا يتعدى الجدل السياسي لم يتحول إلى خطوات فعلية على الأرض لأن هناك من لا يريد أن يفقد مناصبه ومكانته بعد أن تعدته معادلات التاريخ والجغرافيا الجديدة؟!

أسئلة كثيرة مشابهة طرحتها "آفاق برلمانية" على القوى والشخصيات المهتمة في مسعى جاد لرسم صوره حقيقية عن مجريات ما يحدث على هذا الصعيد.

شراكة سياسية أم إضافة أرقام؟!

وقال إبراهيم أبو النجا، عضو المجلس الثوري لحركة "فتح"، إن عملية إعادة تفعيل منظمة التحرير وتطويرها ليست عملية معقدة وصعبة، وعلى الجميع أن يجلسوا ويضعوا التصورات والآليات اللازمة لإجراء انتخابات للمجلس الوطني.

وتابع أبو النجا، الذي يترأس لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية: إذا كانت هناك ضرورة لأن تلتقي القوى من أجل الاتفاق حول بدء العمل ليكن سواء من خلال عقد جلسة للمجلس المركزي أم اللجنة التنفيذية بحضور الجميع من أجل تشكيل اللجان ومتابعة العمل.

ويتفق فوزي برهوم، الناطق باسم حركة "حماس" مع الداعين لتطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها التي أصابها الترهل، وهيمنت عليها جهة واحدة، حسب ما قال.

وأشار برهوم إلى وجود مماطلة في اتجاه العمل من أجل تطوير المنظمة وتفعيلها، مؤكداً أن الأمر أصبح ضرورياً.

وقال: إن شرط إصلاح المنظمة هو الشرط الأول الذي يجب أن يتزامن مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وتابع: على الرئيس محمود عباس أن يبدأ في حوارات جادة من أجل إصلاح منظمة التحرير وتطويرها وتفعيلها، وعلى قيادات الفصائل عقد جلسة طارئة من أجل تطبيق ما تم الاتفاق عليه.

ورفض برهوم المنطق الذي يقول إن الشراكة السياسية تتم من خلال ضم حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" إلى المنظمة.

وقال: حركتا "حماس" و"الجهاد" ليستا أرقاماً تضاف إلى فصائل المنظمة، بل نريد إصلاحاً جذرياً وشاملاً يطال كل مؤسسات منظمة التحرير.

بين تفعيل المؤسسات وإعادة بنائها

بدوره، يعتقد النائب جميل مجدلاوي، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، أن الآلية الوحيدة التي يمكن من خلالها تجاوز حالة الضعف والوهن والترهل التي أصابت منظمة التحرير الفلسطينية تكمن في دعوة اللجنة العليا لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية لمباشرة عملها.

وقال: يجب أن تضع هذه اللجنة مضامين وهياكل وآليات وأجندة إعادة بناء مؤسسات المنظمة.

وأضاف: دون ذلك، سنكون أمام مشكلات حقيقية، أية آلية أخرى تعني الخروج عن إجماع القوى والفصائل، وستدخلنا في خلافات ودوامة من التناقضات غير المفيدة، التي ربما تكرس الوضع القائم.

واتهم مجدلاوي جهات لم يسمها بالعمل من أجل المحافظة على الوضع القائم من خلال تفعيل مؤسسات المنظمة القائمة واستكمالها، سواء استكمال عضوية اللجنة التنفيذية التي توفى بعض أعضائها، أم وضع آليات تنشيط للمؤسسات القائمة، مثل السفارات وباقي أطر المنظمة.

وقال: آن الأوان لأن نسير قدماً في طريق إصلاح المنظمة وتفعيلها بشكل فعلي وجدي، وهذا الأمر يعني بناء المنظمة على أسس جديدة من حيث الآليات، والأشخاص، وبرامج العمل، والسياسيات.

انتخابات لهيئات المنظمة

من جانبه، يؤكد صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، أن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لم تعد ممكنة إلا على أسس ديمقراطية، وعبر إجراء انتخابات ديمقراطية للمجلس الوطني داخل وخارج الأراضي الفلسطينية، وفق مبدأ التمثيل النسبي.

وقال: يجب إعادة انتخاب كل هيئات المنظمة، ووضع برنامج وطني، وتفعيل الاتحادات الشعبية، وتوحيد بنيتها على أسس ديمقراطية ومؤتمرات منتخبة.

حوار يطال البرنامج والإستراتيجية

ويطالب خالد البطش، القيادي البارز في حركة الجهاد الإسلامي، بالحفاظ على المنظمة كجسم سياسي فلسطيني واحد وصيانة المكتسبات السياسية الفلسطينية، إلا أنه يدعو إلى إصلاحها وإعادة بنائها على أسس جديدة، بحيث يتم فتح حوار جدي حول برنامجها السياسي وإستراتيجيتها.

وقال: نريد لمنظمة التحرير أن تكون حاضنة المقاومة، وأن لا تعطي للاحتلال أية شرعية.

وأضاف: إذا توصلنا إلى اتفاق بشأن هذه القضايا، فستكون حركة الجهاد الإسلامي ضمن منظمة التحرير، ومن دون ذلك فستبقى حركة الجهاد خارج هذا الإطار.

ولم يستبعد البطش أن تدرس الحركة طلباً للدخول في اللجنة التنفيذية على أساس الطرح الذي تطرحه الحركة وضمن إصلاح جوهري وشامل.

مطلوب جدول زمني

بدوره، قال وليد العوض، عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب، أن ترتيب أوضاع المنظمة وتفعيلها بات يكتسب أهمية أكثر من ذي قبل، الأمر الذي يستوجب البدء في تطبيق ما تم الاتفاق عليه في حوارات القاهرة في آذار ٢٠٠٥.

ودعا اللجنة المكلفة بهذا الأمر إلى وضع جدول زمني لإعادة تفعيل المنظمة وتطويرها وفقاً لما جاءت عليه وثيقة الوفاق الوطني.

ونوه العوض إلى أن وصول مشاورات تشكيل حكومة الوحدة الوطنية إلى طريق مسدود سيلقي بظلاله على المشاورات بشأن المنظمة.

وطالب باتخاذ خطوات فعلية، مثل دعوة المجلس المركزي للانعقاد وفقاً لنظامه الداخلي، على أن يقوم باستكمال عضوية اللجنة التنفيذية وضمان تمثيل حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي".

وقال: يجب أن تواصل اللجنة التنفيذية عملها بشكل منتظم وحسب الأصول، وأن لا تتحول اجتماعاتها إلى اجتماعات مفتوحة لحضور كل من يصادف وجوده مكان الاجتماع.

تعطيل انتظام العمل السياسي الموحد

إلى ذلك، قال محمود الزق، عضو المكتب السياسي لجبهة النضال الشعبي، إن العام انتهى من دون إنجاز عملية إعادة تفعيل منظمة التحرير وتطويرها كما حددت وثيقة الوفاق الوطني، التي أكدت في أكثر من بند على ضرورة أن تشمل المنظمة القوى والفصائل الوطنية كافة.

واعتبر الزق أن محاولات تعطيل إنجاز ملف منظمة التحرير، والسعي لربطه بأمور أخرى، كتشكيل الحكومة، والتهدئة، محاولات تصب في خانة تعطيل انتظام العمل السياسي الفلسطيني الموحد.

وقال: يجب إعادة النظر في هذا الملف بكل جدية، لأن ترميم منظمة التحرير يعني ترميم بيت الجميع الذي يتسع للكل الفلسطيني.

معوقات داخلية وخارجية

وعلى الرغم من اتفاق الفصائل على إعادة بناء منظمة التحرير، فإن هذه الدعوات تصطدم بعقبات ومعوقات كثيرة، كما قال ممثلو الفصائل.

ويؤكد مجدلاوي أن أهم العقبات التي تمنع، حتى الآن، اتخاذ خطوات فعلية على هذا الصعيد، تكمن في أصحاب المصالح الذين لا يريدون أن تتم هذه العملية، مؤكداً أن "بعض القوى الهامشية، سواء أكانت سياسية أم اجتماعية، وشخصيات طفيلية، لا تريد إعادة بناء المنظمة".

وزاد: هناك تدخل من عوامل خارجية عربية ودولية ليست لها مصلحة في تنظيم الشأن الفلسطيني.

ويؤكد برهوم أن أهم العقبات التي تعترض إصلاح المنظمة هي هيمنة "فتح" على المنظمة، "لهذا تطالب "حماس" بوقف هذه الهيمنة وإجراء إصلاح جذري وشامل".

ويعتبر زيدان أن أهم العقبات تتمثل في التلكؤ الواضح في دعوة اللجنة العليا لتفعيل منظمة التحرير وتطويرها، التي نص عليها حوار القاهرة.

وقال: يجب أن يدعو الرئيس عباس هذه اللجنة إلى الانعقاد كي تأخذ دورها في إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وتطويرها.

وتابع: تطبيق وثيقة الوفاق الوطني يجب أن يتم على أربع جبهات، تشمل عقد اجتماع عاجل للجنة العليا لتفعيل منظمة التحرير وتطويرها، ووضع المصالح الفئوية جانباً، وإقامة حكومة وحدة وطنية، إلى جانب تشكيل جبهة مقاومة وطنية وإقرار قوانين التمثيل النسبي.

إلا أن أبو النجا يعتقد أن الكل يتحمل مسؤولية عدم الحراك في هذا الموضوع الحيوي والمهم.

وقال: لا تستطيع أية جهة أن تعلق المسؤولية على مشجب الطرف الآخر، لأن الموضوع متعلق بالجميع.

وأكد أن "من يعتقد أن مسار تطوير منظمة التحرير الفلسطينية وإصلاحها يجب أن يسير مع مسار تشكيل حكومة الوحدة الوطنية لا يملك الرؤية السليمة، لأنه لا يجوز الربط بين المهمتين".

وتابع: الربط يعني أن التعثر في جانب يعني التأثير على الجانب الآخر، لهذا يجب أن يكون العمل في مسارين.

وبرأي أبو النجا، فإن "ترك منظمة التحرير بهذه الحالة من الوهن والضعف يعني أن يشكك البعض في مرجعية تمثيلها للشعب الفلسطيني".

وأضاف: إن عدم إبراز المنظمة ككيان وكممثل شرعي وعدم تقويتها وتعطيل عمل مؤسساتها يصب في خدمة الآخرين الذين لا يريدون أن تبقى المنظمة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

البدء بخطوات سريعة بدل الانتظار

بدوره، قال المفكر والكاتب عبد الله الحوراني، رئيس اللجنة السياسية في منظمة التحرير، إنه من الخطأ ترك وضع المنظمة على هذا الحال المتردي الذي تعيشه، والانتظار لحين إجراء انتخابات المجلس الوطني في الخارج والداخل، وإعادة تشكيله، وعقد دورة جديدة له، لأن ذلك قد يأخذ وقتاً طويلاً ربما يصل إلى أشهر عديدة، الأمر الذي سيؤثر سلباً على الوحدة الوطنية، وعلى وحدانية المنظمة في تمثيل الشعب الفلسطيني، حيث ستبقى هناك قوى سياسية مهمة في الساحة الفلسطينية خارج إطار المنظمة ومؤسساتها.

وتابع: كما سيبقى وضع مؤسسات المنظمة ودوائرها، من المجلس المركزي إلى اللجنة التنفيذية ودوائرها إلى المنظمات الشعبية، على ما هو عليه طيلة هذه الفترة، وهو ما سيزيد حال المنظمة سوءاً.

وطالب الحوراني بالتفريق بين خطوتين: الأولى خطوة الإسراع في تفعيل

←

دور المنظمة ومؤسساتها، وهو ما يمكن القيام به وإنجازه في وقت قريب، والثانية خطوة إعادة بناء المنظمة في ضوء انتخابات المجلس الوطني، التي قد تستغرق وقتاً طويلاً، وهو ما يمكن البدء بالتحضير له فوراً بالتوازي مع خطوة تفعيل المنظمة ومؤسساتها.

وقال: لهذا لا بد من اتخاذ خطوات سريعة لإصلاح دوائر المنظمة ومؤسساتها وتفعيلها، فبعد أن تم إجراء الانتخابات التشريعية في الداخل تتم دراسة ومتابعة عملية إجراء انتخابات المجلس الوطني في مناطق الشتات، حيث يمكن إجراؤها ووضع آلية لها حتى نستكمل الخطوة الأكبر، وهي إعادة بناء المنظمة.

ودعا الحوراني إلى "عقد دورة سريعة للمجلس المركزي في ظل تعذر انعقاد المجلس الوطني، يتم فيها اتخاذ كل الخطوات والقرارات الضرورية والملحة لإصلاح وضع المنظمة، مثل اتخاذ قرار بضم حركتي "حماس" و"الجهاد" إلى منظمة التحرير، وصيغة تمثيلهما في مؤسسات المنظمة، ويتفق على ذلك عبر الحوار مع الحركتين قبل انعقاد المجلس، ويمكن الاستمرار في الحوار، أيضاً، بعد انعقاد المجلس".

واستطرد الحوراني: يقوم المجلس المركزي، من خلال الانتخاب أو التوافق، بإشغال المقاعد الشاغرة في عضوية اللجنة التنفيذية، وذلك لتتمتع هذه اللجنة بالقانونية الكاملة وفق النظام الأساسي، ولتصبح أكثر قدرة على أداء مهماتها وواجباتها، وإذا اقتضت متطلبات الوحدة الوطنية زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية ثلاثة أو خمسة أعضاء مثلاً، يمكن أن يتخذ المجلس المركزي قراراً بذلك حتى يمكن استيعاب القوى السياسية الموجودة خارج المنظمة، وبعض القوى التي تنتمي للمنظمة، التي تعطل تمثيلها في التنفيذية والمجلس المركزي. ولا يعتبر عدد أعضاء اللجنة في حال الزيادة كبيراً، وحتى لو اعتبر كبيراً يمكن أن يتخذ المجلس قراراً بأن ينبثق عن اللجنة التنفيذية مكتب مصغر لمتابعة العمل اليومي.

ونوه إلى أهمية قيام اللجنة التنفيذية بإحياء دوائر المنظمة وتوزيع مسؤولياتها على أعضاء "التنفيذية" لتفعيل هذه الدوائر وقيامها بواجباتها حيال أبناء الشعب الفلسطيني، وبخاصة في الخارج، إلى جانب أهمية أن يشكل المجلس المركزي لجنة من بين أعضائه، ومن رئاسة المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، ومن عدد من الشخصيات العامة، للتحضير لانعقاد دورة المجلس الوطني القادمة في أسرع وقت، وفق نظام انتخاب الأعضاء الذي نص عليه النظام الأساسي للمنظمة.

وقال: في المناطق التي يتعذر إجراء انتخابات لأعضاء المجلس الوطني فيها يتم التوافق بين كل الأطراف السياسية على صيغة اختيار الأعضاء من هذه المناطق.

ويقترح الحوراني قيام اللجنة التنفيذية ودوائرها المختصة بتفعيل دور النقابات والاتحادات الشعبية وتوحيدها بين الداخل والخارج، وتجديد انتخاب قياداتها، ووضع الميزانيات اللازمة لها لتتمكن هذه المنظمات من القيام بمهماتها على الصعيدين المهني والسياسي.

وتابع: كذلك، يجب أن يحدد المجلس المركزي طبيعة العلاقة بين مؤسسات المنظمة ودوائرها ومؤسسات السلطة الوطنية ودوائرها وحدود تلك العلاقة، بحيث لا يكون هناك تداخل أو تعارض بينهما.

وأضاف: كما يجب أن يراعى عند تشكيل المجلس الوطني الجديد تمثيل كل ساحات التواجد الفلسطيني في الداخل والخارج، بما في ذلك الجاليات الفلسطينية في بلدان الشتات، وفق النسبة العددية لكل ساحة.

وشدد الحوراني على أهمية الفصل بين مهمات كل من المجلس الوطني والمجلس التشريعي، بحيث يختص الأول بشؤون المنظمة ودوائرها ومؤسساتها ومهماتها، بينما يختص الثاني بشؤون السلطة ومؤسساتها وأنظمتها وقوانينها ومراقبة أدائها ومتابعته.

وقال: عند تفعيل المنظمة وإعادة بنائها لا بد من الأخذ بالاعتبار تجديد قيادتها وكوادرها وتعزيزها بالأجيال الشابة، وتقييم دور الفصائل المكونة لها وفق مكانة هذه الفصائل وأثرها في الحياة السياسية الفلسطينية بعد مضي عقود عدة على تجربتها في المنظمة.

قرارات اللجنة التنفيذية

إلى ذلك، وفي خضم التجاذبات السياسية بين مؤسستي الرئاسة والحكومة، اتخذت اللجنة التنفيذية قرارات عدة تشمل إعادة تشكيل لجنة المفاوضات العليا، ولجنة لتفعيل دور الصندوق القومي الفلسطيني، ووضع التوصيات الملائمة الخاصة بذلك، إلى جانب البدء في تنشيط دور اللجنة الخاصة بالعمل على عقد لقاء الحوار الوطني لتفعيل منظمة التحرير الفلسطينية.

وقررت اللجنة التنفيذية الدعوة إلى عقد المجلس المركزي الفلسطيني وتحديد موعده بالاتفاق مع رئاسة المجلس الوطني، إلى جانب اتخاذ قرار آخر بتفعيل أمانة السر وتكليف أحد أعضائها بالمسؤولية عن أمانة السر، وكذلك تكليف لجنة خاصة لدراسة قانون انتخابات المجلس الوطني وفق قاعدة التمثيل النسبي الكامل.

وقال حنا عميرة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عن حزب الشعب، في تصريحات صحافية، إنه تم اتخاذ سلسلة من القرارات بإعادة تفعيل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بما يشمل انتظام اجتماعات اللجنة التنفيذية أسبوعياً، وإحياء الصندوق القومي الفلسطيني، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للمفاوضات، ودراسة قانون انتخابات المجلس الوطني. ونوه إلى أنه تقرر، أيضاً، أن تقوم اللجنة التي شكلت سابقاً بعضوية أحمد قريع، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح"، وعضوي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تيسير خالد وسمير غوشة، بالتوجه إلى دمشق من أجل التحضير لحوار شامل بمشاركة الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية ورئاسة المجلس الوطني والرئاسة لتفعيل مؤسسات المنظمة، كما تم الاتفاق عليه في القاهرة، من دون تحديد موعد لتوجه هذه اللجنة إلى دمشق.

وقال عميرة إن إجراءات تفعيل مؤسسات منظمة التحرير إنما تأتي لتكون هذه المؤسسات والدوائر "عنواناً سياسياً ومالياً وأمنياً للشعب الفلسطيني".

وأضاف: إذا سارت الأمور بشكل جيد، فإن هذا يعطي مجالاً وزخماً لإيجاد الحلول للكثير من المشاكل التي يواجهها الشعب الفلسطيني.

الفصائل تؤكد أن صمود الشعب سبب تزاحم التحركات السياسية الدولية

تأكيد فلسطيني على أهمية التعاطي مع المبادرات الدولية وتحذير من تكرار تجربة الاتفاقات الجزئية

عباس ورايس.. لقاء في "زحمة" المبادرات الدولية. (عدسة: فادي العاروري)

■ كتب عيسى سعد الله

أجمع معظم الفصائل السياسية على ضرورة دراسة المبادرات الدولية التي طرحت مؤخراً والتعاطي معها، شرط أن تكون مرجعياتها إعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن لا تفضي إلى إعادة تجربة الاتفاقات المرحلية والجزئية.

وأبدت هذه الفصائل الاستعداد للمشاركة في أي مؤتمر دولي قادم كما جاء في المبادرة الأسبانية، التي طرحت في العشرين من الشهر الماضي، وأيضاً كما جاء في توصيات تقرير- بيكر هاملتون الأميركي، شرط أن يستند إلى وثيقة الوفاق الوطني، وكل قرارات الشرعية الدولية.

واعتبرت الفصائل والقوى السياسية المختلفة أن تزاحم المبادرات الدولية، الداعية إلى حل القضية الفلسطينية مؤخراً، جاء نتيجة قوة المقاومة وصمودها في وجه آلة الحرب الإسرائيلية، وكذلك وصول المجتمع الدولي إلى حقيقة أنه من دون إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لا يمكن أن يسود الاستقرار في المنطقة.

كما أعلنت رفضها لأية حلول جزئية، قد يحاول فرضها المجتمع الدولي، مؤكدة أن نجاح أي مؤتمر دولي، يتوقف على جدية العالم في الضغط على إسرائيل للالتزام بالشرعية الدولية.

"فتح": النجاح يتوقف على التزام الطرف الإسرائيلي

وأبدت حركة "فتح" استعدادها للتعامل مع هذه المبادرات وما ستفضي إليه.

وقال النائب الدكتور فيصل أبو شهلا، أن "فتح" والرئاسة جاهزتان للتعامل مع ملف المبادرات بشكل جدي ومستمر، مشدداً على أن "فتح لن تقبل بأقل من إقامة دولة مستقلة ضمن حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ تكون القدس عاصمتها، مع ضمان حق عودة اللاجئين كشرط أساسي لأي مؤتمر دولي قادم"، رافضاً أي حلول جزئية قد تفرض من خلاله.

ونوه إلى أن نجاح المبادرات الدولية، والمؤتمر الدولي في حال انعقاده، يتوقف على مدى التزام الطرف الإسرائيلي بالشرعية الدولية، وكذلك التزام المجتمع الدولي بتنفيذ ومتابعة ما تم الاتفاق عليه.

وتوقع أبو شهلا، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، توافقاً فلسطينياً داخلياً على المشاركة في مؤتمر دولي تكون قاعدته الشرعية الدولية.

وحول دوافع انطلاق هذه المبادرات والدعوات إلى عقد مؤتمر دولي في هذا الوقت، قال أبو شهلا "إن العالم بدأ يدرك أكثر من أي وقت مضى أنه لا استقرار في العالم والمنطقة من دون حل الموضوع الفلسطيني وحلحلته".

"حماس": لا لتكرار التجربة السابقة

واشترطت حركة "حماس" موافقتها على المبادرات، أو المشاركة في مؤتمر دولي تدعى إليه بأن تكون أرضيته ومرجعيته الثوابت الوطنية الفلسطينية.

وقال النائب مشير المصري، أمين سر الكتلة البرلمانية لحركة "حماس" في المجلس التشريعي، أنه لا يمكن للحركة أن تخوض التجربة نفسها التي خاضتها منظمة التحرير سابقاً من خلال موافقتها على المشاركة في مؤتمرات، والتوقيع على اتفاقيات، تنتقص من الحق الفلسطيني، على حد قوله.

وأضاف: إن حركة "حماس" لا يمكنها، أيضاً، أن تكون جزءاً من أية مبادرات، أو مؤتمرات، تقوم على أساس الفلسفات السابقة.

وقال المصري لـ"آفاق برلمانية" "إن فكرة انعقاد مؤتمر دولي للسلام ليست جديدة"، مؤكداً أنها "لا تشكل مخرجاً، إذا لم تكن قائمة على المعادلة الفلسطينية".

واعتبر أن "كثرة المبادرات الدولية الأخيرة، التي جاءت بعد التشنج في المواقف الدولية اتجاه المعادلة الفلسطينية، تنم عن تراجع وتقهقر في الموقف الدولي، ورغبة منه في التعامل مع الواقع الفلسطيني، بعد أن فشلت كل المراهنات بإسقاط الخيار الديمقراطي".

ونوه المصري إلى أن "حماس تقيس أية مبادرة مقدمة إليها بميزان الثوابت الوطنية، ومن ثم تحدد الموقف باتجاهها، وبالتالي تقدم المرونة القائمة على قاعدة الحقوق الوطنية".

"الشعبية": تحذير من "مدريد ٢" واتفاقات مرحلية

من جانبه، يتوقع كايد الغول، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية، أن تفضي المبادرات الدولية إلى عقد مؤتمر دولي شبيه بمؤتمر مدريد، داعياً كل الأطراف إلى الابتعاد عن كل ما من شأنه تبهيت أيٍّ من الحقوق الوطنية أو تغييبه.

وقال الغول لـ"آفاق برلمانية": إذا عقد مؤتمر دولي فإنه سينهي مرجعية الإدارة الأميركية، التي شكلت على الدوام غطاء لكل الخروقات الإسرائيلية، على صعيد الاتفاقات الجانبية مع الفلسطينيين، أو على صعيد الاتفاقات الدولية.

واعتبر أن الفرصة أصبحت مواتية، كي تتمسك القيادة الفلسطينية بفكرة انعقاد المؤتمر الدولي، الذي سيؤسس لآليات تقود إلى استرجاع الحقوق الوطنية.

وأوضح الغول أن الجبهة الشعبية، ومن خلال مؤسسات منظمة التحرير، مستعدة للتعامل مع المبادرات الدولية، وما سيفضي عنها.

ولم يستبعد حدوث انقسام في صفوف القوى السياسية حول المشاركة في مؤتمر دولي متوقع، لكنه توقع أن تتم المشاركة الفلسطينية في النهاية.

وحذر من أن "أي مؤتمر دولي قادم، ربما ستكون وجهته ضخ الدماء من جديد في اتفاقيات أوسلو"، لافتاً إلى أن المؤتمر معرض إما للفشل الذريع، وإما التقدم لصالح الحقوق المشروعة للفلسطينيين.

وأوضح أنه "إذا تمسك الفلسطينيون بمواقفهم، فإن المؤتمر سيفشل، لأن إسرائيل والولايات المتحدة لن تقبلا بإعطاء الفلسطينيين كامل حقوقهم".

وتابع: سيفشل المؤتمر أيضاً، في حال أصرت إسرائيل على مواقفها بعدم الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

ولم يستبعد الغول قبول فريق من القيادة الفلسطينية باتفاقيات

مرحلية، مشيراً إلى أن "هذا الفريق سيعتبر أنه حقق إنجازاً في هذه الحالة"، محذراً من أن القبول بهذا الخيار سيؤدي إلى تعميق الانقسام السياسي في الشارع.

وطالب بالاستعداد لهذه المرحلة والتعامل معها، من أجل إعادة الاعتبار إلى قرارات الشرعية الدولية.

"الديمقراطية": ترتيب الأوضاع الداخلية

بدوره، قال صالح زيدان، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، أن المبادرات تمثل فرصة طيبة للشعب الفلسطيني، لأنها تعيد الاهتمام بالقضية، كما تعيد التأكيد على أن حل القضية هو الأساس لضمان الاستقرار.

وطالب زيدان، في حديث لـ"آفاق برلمانية"، ببذل كل الجهود للاستفادة من هذه الفرص، مؤكدا أن هذا يتطلب إعادة ترتيب للأوضاع الداخلية.

وانتقد زيدان حالة التخبط التي تشهدها الساحة الفلسطينية، مؤكدا أنها تؤثر على الاستعداد والأداء الفلسطيني في التعامل مع أي طروحات دولية.

وأكد أهمية العمل على إقرار عقد مؤتمر دولي، يستند لقرارات الشرعية الدولية، مطالباً بحشد كل التأييد العربي والدولي من خلال إستراتيجية واضحة.

"الجهاد": مصائد وأفخاخ

وجدد خالد البطش، القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، رفض حركته لكل المبادرات الدولية، وما قد ينتج عنها، واصفاً إياها بالمصائد والأفخاخ التي تنصب للشعوب، والقيادات العربية والإسلامية.

وقال: إن كل هذه المبادرات لا تلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه وعودة لاجئيه.

وتابع: إن مبادرة أولمرت التي أطلقها مؤخراً، كانت تهدف إلى إعطاء الرئيس الأميركي جورج بوش ورقة للتفاوض عليها مع القادة العرب، ومن أجل فتح أبواب الدول العربية والإسلامية أمام إسرائيل.

وقال البطش لـ"آفاق برلمانية"، إن تعدد المبادرات يهدف إلى تهيئة المنطقة للمزيد من الحروب الأميركية، وبخاصة على سورية وإيران وحزب الله.

وأكد أن حركة الجهاد الإسلامي "لا تعول ولا تكترث لعقد مؤتمر دولي، لأنه لا يهدف إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي"، متوقعاً أن يفضي المؤتمر في حال انعقاده إلى نتائج خطيرة على صعيد مصالح الشعب الفلسطيني، كتقييد المقاومة، وتشريع العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

ولفت إلى أن "الظروف التي يأتي فيها انعقاد المؤتمر غير مناسبة، لأن الاحتلال وأميركا سيستثمران المؤتمر في وقف المقاومة".

أبو عمرو: إسرائيل ستقاوم فكرة المؤتمر الدولي

بدوره، اعتبر النائب المستقل الدكتور زياد أبو عمرو، أن "تزاحم المبادرات مؤخراً وما جاء من توصيات في تقرير بيكر– هاملتون، يؤكد مركزية ومحورية القضية الفلسطينية، وليس لذاتها أو لأنها عصب الصراع العربي – الإسرائيلي، بل لما يكون لها من انعكاسات على أزمات إقليمية أخرى، كما هو حاصل في العراق ولبنان وإيران".

وقال أبو عمرو لـ"آفاق برلمانية": إن القضية الوطنية تعتبر من أكثر بؤر المنطقة توتراً، وفي الوقت نفسه تهيئاً للحل.

وتابع: بدأ العالم يدرك أن حلحلة قضايا المنطقة لا يمكن أن يحصل من دون حل القضية الفلسطينية.

وأكد "استعداد الطرف الفلسطيني دوماً لدراسة أيٍّ من المبادرات الدولية والإقليمية، وحتى الإسرائيلية إن وجدت، شرط أن تتسم هذه المبادرات بالجدية الكافية، وألا تأتي على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وأن تكون مرجعيتها القرارات الدولية".

ويعتقد أبو عمرو أن أهم النتائج التي ستفرزها هذه المبادرات، أو المؤتمر الدولي إذا عقد، هي إعادة القضية الفلسطينية إلى موقع الصدارة، وإتاحة الفرصة للبحث عن حلول جادة.

وقال: إن الأطراف المختلفة أصبحت تدرك أنه لا يمكن تجاهل القضية الفلسطينية، ولا يمكن لسياسة خلق الحقائق على الأرض، والسياسات أحادية الجانب، التي تنتهجها إسرائيل، أن تفلح في حل مشكلة الشعب الفلسطيني.

وإضافة إلى كل ما سبق، قال أبو عمرو إن الصراعات الأخرى في المنطقة لعبت دوراً بارزاً في إطلاق هذه المبادرات والدعوات.

وتوقع أبو عمرو أن تقاوم إسرائيل انعقاد المؤتمر، "لأنها تخشى أن تفرض عليها أجندة دولية تجبرها على إعادة الحقوق الفلسطينية"، محذراً من التغيب عن أيٍّ من المبادرات أو المؤتمرات الدولية.

شراب: مخاطر ضعف الموقف الداخلي

من جانبه، طالب المحلل السياسي الدكتور ناجي شراب، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر، بأن يكون الفلسطينيون هم المبادرون، وأن يكون لهم دور بارز ومؤثر في هذه المبادرات، لا أن يكونوا متلقين فقط.

وحذر من أن النزاعات السياسية الداخلية وعدم توفر رؤية سياسية توافقية في كيفية التعامل مع هذه المبادرات سوف تضعف الموقف الفلسطيني، وبالتالي سيكون عاجزاً عن التعامل مع هذه المبادرات.

ودعا شراب إلى استثمار هذه المبادرات، وحسن التعامل معها، الاستفادة منها، حتى لو كانت ضعيفة ومتواضعة.

مع صدور تقرير بيكر – هاملتون

بلير يدشّن التحول في سياسة أميركا الشرق أوسطية!!

بلير.. مبعوث "أميركي" الى المنطقة.

(ا.ف.ب)

■ بقلم: هاني حبيب

بانتهاء جولة رئيس الحكومة البريطانية توني بلير في الشرق الأوسط، بعد اجتماعه مع الرئيس الأميركي جورج بوش في واشنطن، تبرز إشارة واضحة بأن تبني الإدارة الأميركية لما جاء في توصيات لجنة بيكر – هاملتون، لا ينتظر ما أشار إليه الرئيس الأميركي عن دراسة لهذه التوصيات. بلير، الذي يعتبر تابعاً أكثر منه شريكاً لبوش، بدأ عملية التحول في السياسة الأميركية الخاصة بالشرق الأوسط، وبجولته الأخيرة في المنطقة إنما يدشن مرحلة جديدة في علاقات الولايات المتحدة وبريطانيا بالصراع العربي – الإسرائيلي، هذا الصراع الذي سبق لكليهما، بوش وبلير، أن تجاهلا ارتباطه الوثيق بكل أزمات المنطقة ومشكلاتها، وبخاصة الارتباط المباشر بالملف العراقي الراهن. لكن بلير سبق بوش في الاعتراف، وإن كان متأخراً بهذا الترابط الوثيق بين الملفين، حتى أنهما يشكلان ملفاً واحداً تعددت صفحاته، وتوصيات لجنة بيكر – هاملتون، بهذا الصدد، لم تجد معارضة من قبل الرئيس الأميركي فيما يتعلق بهذا الترابط، وهي إشارة لا بد منها لتدشين مرحلة جديدة من السياسة الأميركية في المنطقة، يقودها الآن الشريك – التابع توني بلير لأسباب عديدة، لعل أحدها أنه راحل عن رئاسة الحكومة البريطانية بعد فترة وجيزة، ويريد أن يحقق مكسباً شخصياً، مستغلاً توصية لجنة بيكر – هاملتون فيما يخص الصراع العربي – الإسرائيلي.

رئيس الحكومة البريطانية، الذي كان أعلن عن نيته زيارة المنطقة من واشنطن، تبرع بتصريحات عدة ممهداً لهذه الزيارة التي جاءت على خلفية توصيات لجنة بيكر – هاملتون، مشيراً إلى أن حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني ضروري لبسط الاستقرار في المنطقة بأكملها (وهذا تأييد واضح ومباشر لتوصيات اللجنة). وقال بلير إن المفاوضات يمكن أن تستأنف بإشراف اللجنة الرباعية للشرق الأوسط بعد تجاوز عقبتين: الإفراج عن الجندي الإسرائيلي الذي أسر في غزة في حزيران، وتمكن المجموعة الدولية من استئناف مساعداتها للسلطة الفلسطينية. إلا أن هذا الشرط الأخير – يضيف بلير – مرتبط بتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية تلتزم بالمبادئ الأساسية للتفاوض. بلير استكمل عرض أفكاره وأجندته حتى قبل وصوله للمنطقة، فقال "من المتعذر إجراء تفاوض إلا إذا وافق كل طرف على حق الآخر في الوجود ... هذه مسألة ليست تقنية، إنها في صلب المشكلة، والأمور المتبقية كافة يمكن حلها بعد تجاوز هذه المسألة، لكن علينا الآن القيام بالخطوة الأولى".

إذن، هذه هي خطوة أولى، يخطوها "المبعوث الأميركي" الجديد إلى الشرق الأوسط، رئيس الحكومة البريطانية، ونحن لا نتناول مصطلح "المبعوث الأميركي" لمجرد التعبير عن فكرة الانسجام السياسي المتكامل بين بلير وبوش فحسب، بل إن هذا الاستخدام له دلالاته العملية، إذ أشارت بعض وسائل الإعلام الأميركية إلى أن إدارة بوش فكرت في تعيين مبعوث لها في المنطقة، ليدشن السياسة الجديدة للولايات المتحدة، هذا المبعوث يجب أن يتحلى بقدرات عالية، وصاحب خبرة وتجربة طويلتين، وبخاصة فيما يتعلق بأمور هذه المنطقة الشائكة والمعقدة. وطرحت بعض الأوساط أن يعين الرئيس الأميركي، وزير الخارجية الأسبق، جيمس بيكر لهذه المهمة، إلا أن أوساطاً مطلعة في البيت الأبيض أشارت إلى أن بيكر شخص غير مرغوب فيه في إسرائيل، التي تحمله مسؤولية طرح فكرة الضغط باستخدام "ضمانات القروض"، عندما كان وزيراً للخارجية في عهد بوش الأب، حيث ربط بين تقديم الولايات المتحدة ضمانات قروض بعشرة مليارات دولار لإسرائيل مقابل التخلي عن الاستيطان في الضفة والقطاع، إضافة إلى أن هناك قولاً بات مأثوراً لجيمس بيكر حول يهود الولايات المتحدة، إذ قال أثناء إحدى الحملات الانتخابية "ليذهب اليهود إلى الجحيم، فهم لا يصوتون لنا أصلاً". كما أشارت هذه الأوساط إلى أن رئاسة بيكر لهذه اللجنة، والتوصيات المتعلقة بالنزاع العربي – الإسرائيلي سبب إضافي كي تعترض إسرائيل على دوره مبعوثاً أميركياً إلى المنطقة، وبخاصة أن وسائل الإعلام الإسرائيلية نقلت عن مكتب رئيس الحكومة أيهود أولمرت، أن هذا الأخير، حاول عبر "الإيباك" التأثير على توصيات اللجنة، بإعادة صياغتها بشكل أكثر تعميماً حول منطقة الشرق الأوسط، من دون الإشارة للصراع العربي – الإسرائيلي، أو الإسرائيلي – الفلسطيني، لكن من دون جدوى.

بعض الأوساط في البيت الأبيض اقترحت الرئيس السابق بيل كلينتون، كي يصبح مبعوثاً للرئيس الأميركي في المنطقة، لكن بعض التيارات في الإدارة، رأت أن كلينتون نفسه فشل في إدارة علاقات أميركية ناجحة في هذا الصراع، ولم تسفر جهوده المتواصلة عن أي نجاح، فكيف سيوفر نجاحاً آخر للرئيس الأميركي الجمهوري جورج بوش، إضافة إلى أن كلينتون نفسه قد يرفض هذه المهمة، لأسباب عديدة، لعل أهمها أنه يوفر أجواء ملائمة لفوز زوجته هيلاري كلينتون بالرئاسة في الانتخابات الأميركية بعد عامين، ووجوده في وسط الصراع، يفرض اتخاذ سياسات وتوجيهات، ربما لا تسهم في تسهيل مهمة هيلاري بالوصول إلى البيت الأبيض.

ثم إن تعيين مبعوث رئاسي أميركي للشرق الأوسط يتطلب الانتظار لبعض الوقت، حيث يسعى الرئيس بوش إلى توافق كامل وشامل مع الحزب الديمقراطي بهذا الشأن، كما في الشؤون الأخرى، فالرئيس الأميركي تمكن من الاستغناء عن أكبر مساعديْه اللذين أسهما في فشل سياسة الخارجية "السابقة"؛ وزير دفاعه رامسفيلد، ومندوبه في الأمم المتحدة جون بولتون، والآن لا يريد أن يجري تعيينات مهمة، في هذه اللحظة الحساسة من دون توافق مع الكونغرس الذي يقوده الديمقراطيون. كما أن بوش، الذي قال إنه سيدرس التوصيات، كان في واقع الأمر بانتظار ثلاثة تقارير، من البنتاغون، ومن وزارة الخارجية، ومن مجلس الأمن القومي، كي يضع السياسة الخارجية الجديدة بناء على هذه التقارير، على الرغم من أن هذا الانتظار للتقارير المذكورة ليس إلا محاولة من البيت الأبيض للتهرب من الاعتراف بضرورة الالتزام بتوصيات لجنة بيكر – هاملتون، إذ مع وجود هذه التقارير من قبل جهات تنتمي إلى الرئاسة، يصبح الالتزام بتوصياتها جزءاً من سياسة الإدارة الأميركية وليس من خلال لجنة مشتركة من الديمقراطيين والجمهوريين؛ أي شكلاً من أشكال حفظ ماء الوجه لا أكثر ولا أقل.

وبينما كان توني بلير يحزم حقائبه للتوجه إلى الشرق الأوسط، بدأت الماكنة الإعلامية – السياسية لداوننغ ستريت بتسريب بعض المعلومات التي تسهل لرئيس الحكومة البريطانية مهمته، كالقول إن بريطانيا، ومنذ الأيام الأولى للحرب على العراق، نصحت الولايات المتحدة بعدم حل الجيش العراقي، وهذا التسريب يخدم رسالة مهمة، وهي أن بريطانيا تعد الأكثر إلماماً من الناحية التاريخية بنزاعات الشرق الأوسط ومشاكله، باعتبارها كانت الاستعمار الأساسي لمعظم دوله، وهي تتحلى بقدرة عالية للتعاطي مع شعوب هذه المنطقة وحكامها، كما أن ما نقل عن ساسة بريطانيين بضرورة إلغاء مصطلح "الحرب على الإرهاب" كونه يخلق عداوات وأحقاداً لدى المسلمين في كل المعمورة، هو أحد تجليات الخبرة البريطانية في الشرق الأوسط، وهي ما باتت الولايات المتحدة بأمس الحاجة إليها بعد فشل سياستها في المنطقة.

وإلى أن تظهر تداعيات توصيات اللجان الثلاث، ويعم "الانسجام" بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، سيظل توني بلير هو المبعوث الرئاسي الأميركي للشرق الأوسط، وبخاصة أنه سيصبح عاطلاً عن العمل بعد أشهر قليلة، ومن يدري فقد يعيد بلير أمجاد "لورانس العرب"، وهذا يتطلب في الوقت الراهن، معرفة جيدة باللغة "العبرية"... من يدري؟!

تدهور اقتصادي.. (عدسة: فادي العاروري)

تعافيه يتطلب السيطرة على المعابر ومعالجة سريعة للوضع الداخلي

اقتصاديون ومسؤولون: الاقتصاد الوطني بلغ أدنى مستوياته العام ٢٠٠٦

■ كتب حامد جاد

أجمع اقتصاديون ومسؤولون على وصف واقع الاقتصاد الوطني في العام ٢٠٠٦ بأنه كان الأكثر سوءاً على مدار السنوات الماضية، وأن التراجع غير المسبوق الذي حل بمجمل الأنشطة الاقتصادية يتطلب سنوات عدة من أجل الوصول إلى ما كانت عليه مؤشرات هذه الأنشطة قبل العام الحالي.

وعلى الرغم من أن وزير الاقتصاد الوطني علاء الدين الأعرج، اعتبر أن ما حل بالاقتصاد من تراجع وتدهور غير مسبوقين كان نتيجة للخسائر المتلاحقة التي تعرضت لها مختلف الأنشطة الاقتصادية منذ العام ٢٠٠٠ وحتى نهاية العام الحالي، إذ بلغ –بحسب الأعرج– إجمالي الخسائر المباشرة وغير المباشرة، خلال الفترة المذكورة، نحو ١٥ مليار دولار، فإنه أكد أن ما آل إليه الاقتصاد الوطني من تدهور خلال هذا العام لم يكن مسبوقاً على مدار مسيرة العمل الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

وأشار الأعرج إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى نسب غير مسبوقة، حيث تجاوزت نسبة الفقر في القطاع ٧٥٪، فيما وصلت نسبة البطالة إلى أكثر من ٣٨٪.

وتطرق إلى طبيعة التراجع الذي حصل بمختلف أنشطة الاقتصاد الوطني، مبيناً أن إيرادات التجارة الخارجية تراجعت عما كانت عليه في السنوات السابقة من قيم تتراوح بين ٦٠٠ و٧٠٠ مليون دولار إلى أقل من ٤٠٠ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٦.

كما أصيب قطاع الصناعة بشكل تام وفقد قدرته على توليد الدخل، نظراً لما واجهه من عراقيل تعلقت بصعوبة وصول المواد الخام، والعجز عن تصدير المنتجات المختلفة.

ولفت إلى ما لحق بقطاعات الخدمات والمقاولات والسياحة والنقل والزراعة من تراجع كبير أفقد هذه القطاعات القدرة على توفير فرص عمل، منوهاً إلى الانعكاسات السلبية التي ترتبت على الإغلاق المتكرر خلال هذا العام لمعبر المنطار، الذي كبد القطاع الزراعي في الموسم الماضي خسارة تجاوزت ٣٠ مليون دولار نتيجة لعدم تصدير منتجات الدفيئات الزراعية ومنتجات المزارعين بشكل عام.

وبين أن قطاع الثروة الحيوانية والسمكية لم ينجُ من الخسائر الفادحة، إذ تراجع إنتاج الثروة السمكية من ١١ مليون دولار في العام الماضي إلى ٥ ملايين في العام الحالي.

واعتبر أن عدم تحصيل السلطة مستحقاتها المالية المقدرة بنحو ٦٠ مليون دولار شهرياً، ومواصلة إسرائيل احتجاز نحو ٦٠٠ مليون دولار من هذه المستحقات، أدى إلى زيادة تفاقم الأزمة الاقتصادية، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي من ٥ مليارات دولار إلى أقل من ٣ر٥ مليار خلال العام الحالي.

ويرى الأعرج أن الخروج من هذه الأزمة يقتضي بالدرجة الأولى بسط السيطرة الفلسطينية على المعابر، حيث تفقد موازنة السلطة سنوياً نحو ٥٠٠ مليون دولار نتيجة للاستيراد غير المباشر الذي يتم عبر وسطاء وتجار إسرائيليين.

وشدد على ضرورة توجيه المساعدات الخارجية باتجاه تنفيذ خطط تنموية تساعد على الحد من مشكلة البطالة، وتسهم في حث المستثمرين على العودة لإقامة مشاريع محلية، منوهاً إلى أن الحكومة عملت على الرغم من الأزمة المالية الخانقة على تسديد نسبة كبيرة من الدين العام المقدر بنحو ١ر٨ مليار دولار.

عوامل طاردة للاستثمارات

من جهته، بين لؤي شبانة، مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أن الاقتصاد الوطني شهد تراجعاً في مجمل مؤشراته خلال العام الحالي، إذ تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تقل عن ٢٠٪، وتراجعت إيرادات الحكومة بنسبة ٥٠٪، إضافة إلى الارتفاع الملحوظ في معدلات البطالة والفقر، وذلك بالمقارنة مع العام ٢٠٠٥.

واعتبر شبانة أنه على الرغم من المؤشرات السلبية المذكورة، فإن ذلك لا يعني انهيار الاقتصاد الوطني، بقدر ما يعني أن هناك تغييراً في آليات تحصيل ووصول الإيرادات والمساعدات وفق طريقة تختلف عما كان معمولاً به في السنوات السابقة، حيث لجأت الجهات المانحة إلى توجيه مساعداتها عبر مؤسسات وهيئات وسيطة غالباً ما تتبع الجهة المانحة نفسها.

وأكد أن هذا التغيير ألحق ضرراً بالغاً بشكل أساسي بموظفي القطاع العام، الذين يعيلون الفئات المتوسطة والفقيرة، وزاد هذا التغيير من مستوى الفساد في إيصال المساعدات الخارجية للشعب، حيث تمر هذه المساعدات على أكثر من جهة قبل وصولها إلى مستحقيها، الأمر الذي يبدد جزءاً من هذه الأموال.

ولفت في هذا السياق إلى عدم توفر المعلومات الكافية عن قيمة المساعدات المالية التي تقوم الحكومة بجمعها من الخارج، وكيفية إنفاقها، مؤكداً أن المحصلة النهائية لهذا الخلل انعكست مباشرة في مستوى تراجع الخدمات التنموية المقدمة لمختلف شرائح المجتمع.

ونوه شبانة إلى تراجع وإغفال الخدمات المقدمة لجملة من المشاريع المجتمعية والتنموية، ومنها تحسين وتطوير شبكة البنية التحتية والطرق، وعدم دعم شبكة الأمان الاجتماعي، وتراجع الخدمات المقدمة لقطاعات الصحة والتعليم والإنشاءات، مؤكداً أن الحكومة الحالية بحاجة لسنوات عدة كي تصل إلى ما كان عليه الوضع في الأراضي الفلسطينية قبل العام ٢٠٠٦.

وحذر شبانة من خطورة الأجواء السائدة في الأراضي الفلسطينية في ظل انعدام الأمن والاستقرار، معتبراً أن هذه الأجواء كانت عوامل طاردة للاستثمارات، وبالتالي ستلمس هذه الآثار بشكل واضح خلال العامين المقبلين (٢٠٠٧، و٢٠٠٨)، حيث أن غالبية المستثمرين كانوا يقومون بمشاريع استثمارية انطلاقاً من البعد الوطني، أما في ظل الأوضاع الحالية فليس هناك ما يدعوهم لمواصلة دورهم في ظل الانفلات الأمني والخلافات القائمة بين الفصيلين الرئيسيين "فتح" و"حماس".

واعتبر أن هجرة النخبة من أبناء الشعب وكوادره وطاقاته الشبابية كان من أسوأ الانعكاسات السلبية المترتبة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية، لافتاً إلى أن من هاجر من رجال أعمال إلى الخارج، وكذلك من أنهى دراسته الجامعية من الطلاب خلال العام الحالي، لن يعودوا مباشرة بعد تحسن الأوضاع وسينتظرون فترة زمنية لحين التأكد من استقرار الأوضاع الداخلية في الأراضي الفلسطينية.

موازنة طوارئ

أما أستاذ الاقتصاد في جامعة الأزهر، الدكتور معين رحب، فاعتبر أن إعداد موازنة طوارئ للعام ٢٠٠٧ بات يشكل ضرورة ملحة للتعاطي مع الأزمة الراهنة شرط إعدادها وفق منهاج علمي يكفل التعاطي مع الواقع الاقتصادي ومستجداته المتلاحقة.

وأكد أهمية أن تتمتع هذه الموازنة المقترح إعدادها بالمرونة اللازمة للتجاوب مع الاحتياجات الطارئة وقت حدوثها، ما يعني أن تعتمد الموازنة آليات عمل للتعامل مع كل فترة زمنية تمتد لثلاثة أشهر على حدة، حسب ما يطرأ من مستجدات وتغييرات اقتصادية.

وأشار رحب إلى التراجع الملموس في معدل النمو الاقتصادي كنتيجة مباشرة لانخفاض حجم إنتاجية مختلف الأنشطة الاقتصادية، ما أدى مباشرة إلى تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني.

واستعرض جملة من سمات التراجع في الأداء الاقتصادي خلال العام ٢٠٠٧، معتبراً أن من أبرزها ارتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري بشكل غير مسبوق، تميز بارتفاع معدل الواردات وعدم قدرة الصادرات على التمويل وانخفاضها إلى معدل غير مسبوق، إضافة إلى عجز الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها اتجاه موظفي القطاع العام، والنفقات الموجهة لدعم الحالات الاجتماعية.

ولفت إلى ما حل من تراجع في أداء القطاع الخاص والقطاعات الأخرى التي تأثرت بشكل مباشر من الحصار الإسرائيلي والدولي المفروض، حيث اتضحت معالم هذا التأثر السلبي على حركة الأسواق، وما شهدته من كساد تام، سواء على مستوى بيع أم شراء السلع وعناصر الإنتاج.

واعتبر أن هجرة عدد كبير من رجال الأعمال، وإغلاق مئات المصانع، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج، إضافة إلى تزايد معدلات الهجرة إلى الخارج في أوساط الكفاءات العلمية والمهنية، كان أحد أبرز مظاهر التدهور في الوضع العام في الأراضي الفلسطينية خلال العام ٢٠٠٦.

وحذر رجب من تداعيات الأزمة الاقتصادية الراهنة وما ستلقيه من ظلال قاتمة على السنوات المقبلة، مستبعداً بذلك إمكانية عودة الاستثمارات الخارجية إلى الأراضي الفلسطينية على المدى المنظور، طالما لم يتم إرساء الدعائم الراسخة لوضع اقتصادي مستقر يضمن نمو ونجاح هذه الاستثمارات.

وشدد على ضرورة التوصل إلى حالة من التوافق بين فصائل العمل الوطني والإسلامي ومؤسستي الرئاسة والحكومة كشرط أساسي لتجاوز الأزمة الراهنة، ومعالجة ما خلفته من آثار كارثية على مجمل الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

تحذير من انهيار شامل

من جانبه، وصف الخبير الاقتصادي خالد عبد الشافي، الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، خلال العام الحالي، بأنه كان الأكثر سوءاً على مدار سنوات الاحتلال، مستنداً بذلك إلى ما أكدته البيانات والمؤشرات الصادرة عن البنك الدولي حول وصول معدلات الفقر والبطالة إلى نسب غير مسبوقة، إذ بلغت نسبة الفقر نحو ٧٨٪، وتجاوزت نسبة البطالة ٤٠٪.

واعتبر عبد الشافي أن ما شهدته الأشهر الماضية من تزايد ملحوظ في معدلات هجرة رجال الأعمال وأصحاب المصانع والمستثمرين وحملة الشهادات العليا، يعد أخطر ما يهدد الاقتصاد الوطني، ويحد من فرص تعافيه، مبيناً أن ما فرضه الاحتلال الإسرائيلي من قيود وعراقيل على حركة النشاط التجاري بشقيه "الاستيراد والتصدير"، إضافة إلى ارتفاع كلفة الاستيراد، كلها أدت إلى ضرب القدرة التنافسية لمختلف قطاعات الأعمال.

ونوه إلى ما ألحقته مظاهر الانفلات الأمني من انعكاسات سلبية على أداء أصحاب الأعمال الذين باتوا يشعرون بخطر محدق يهدد مصالحهم في ظل انعدام الأمل في حدوث انفراج سياسي على المدى المنظور، الأمر الذي أسهم – إلى حد كبير – في رحيل وهجرة عدد كبير من القائمين على القطاعات الصناعية والإنتاجية، وكذلك ارتفاع الهجرة في أوساط الشباب والعمالة المدربة.

وحذر عبد الشافي من خطورة تعرض مجمل أوضاع الاقتصاد الوطني إلى انهيار شامل حال استمرار الوضع الراهن لأشهر مقبلة تشهد مزيداً من انحسار الدعم الخارجي المفترض تقديمه لدعم المشاريع التنموية المختلفة، لافتاً إلى أن الجهات المانحة امتنعت منذ وصول حركة "حماس" إلى سدة الحكم، ورفض الحركة القبول بشروط اللجنة الرباعية، عن تقديم الدعم اللازم لتنفيذ المشاريع المختلفة في الأراضي الفلسطينية.

وأوضح أن المساعدات الخارجية كافة التي وصلت إلى الأراضي الفلسطينية على مدار الأشهر التسعة الماضية، انحصرت في دعم الاحتياجات الإنسانية والإغاثية، في حين أن المشاريع التنموية لم تحظَ بأي دعم خارجي، ما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية.

ولفت، بصفته مديراً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، إلى أن البرنامج واجه جملة من الصعوبات والعراقيل التي حدت من نشاط تمويله

←

للمشاريع التنموية في القطاع، نتيجة لعدم توفر مواد البناء ولوازم المشاريع التي ينفذها البرنامج في قطاعات مختلفة.

وأشار إلى أن إجمالي قيمة المشاريع التي ينفذها البرنامج في قطاع غزة، خلال العام الحالي، بلغ ٩٠ مليون دولار استنفذ منها فعلياً ما قيمته ٢٠ مليون دولار فقط، في حين ما زالت باقي المشاريع تنفذ بوتيرة عمل بطيئة نظراً للأوضاع الراهنة، ما يشير إلى أن آلية تنفيذها ستستمر حتى العام المقبل، منوهاً إلى اهتمامات البرنامج في تنفيذ مشاريع في قطاعات الطرق والمياه والصرف الصحي وإنشاء المدارس والعيادات.

وبيّن أن البرنامج تمكن، خلال العام الماضي، من تنفيذ مشاريع بقيمة مماثلة بلغت ٩٠ مليون دولار، أنجزت كلياً خلال الفترة المحددة لتنفيذها، حيث لم يواجه قطاع المقاولات كجهة منفذة لهذه المشاريع العراقيل نفسها التي واجهها خلال العام الحالي على مستوى توفير المواد اللازمة لهذه المشاريع.

وختم عبد الشافي حديثه، داعياً مؤسستي الرئاسة والحكومة والفصائل إلى اتخاذ التدابير اللازمة للوصول إلى تشكيل حكومة جديدة قادرة على فك الحصار، واستعادة ثقة مجتمع المانحين ودوره في تلبية الاحتياجات الفلسطينية، والعمل على توفير البيئة الملائمة لإعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، وتهيئة الأجواء المطلوبة لعودة أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المشاريع المحلية.

إغلاق المعابر

إلى ذلك، أظهرت نتائج دراسة تحليلية حول أداء معبر المنطار التجاري "كارني" أن عدد الأيام التي أغلق فيها معبر المنطار منذ مطلع العام الحالي وحتى نهاية الشهر الماضي، بلغت ١٢٨ يوماً، منها ٧٣ يوماً أغلق المعبر فيها كلياً في وجه حركة البضائع الصادرة والواردة من وإلى القطاع، و٥٥ يوماً أغلق جزئياً في وجه الصادرات وفتح أمام الواردات فقط.

ورصدت هذه الدراسة، التي يعدها شهرياً مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد" ضمن مشروع مراقبة وتحليل أداء المعابر الذي يموله البنك الدولي، عدد الشاحنات والبضائع والمنتجات الصادرة والواردة عبر المعبر خلال الأشهر الخمسة الماضية.

وبينت الدراسة أنه لم تصدر أية شاحنة خلال شهر تموز الماضي مقابل استيراد ٢٣٧٠ شاحنة، وفي الشهر الذي تلاه (آب) تم تصدير ١٩ شاحنة فقط، مقابل استيراد ما يزيد على ألفي شاحنة، أما في شهر أيلول الماضي فبلغ عدد الشاحنات الصادرة ٣٦٢ شاحنة مقابل ٤٨٧٤ شاحنة واردة، وفي تشرين الأول الماضي، تم تصدير ما حمولته ٤٣٢ شاحنة مقابل استيراد حمولة ٤٣٣٢ شاحنة.

وتشكل هذه البيانات الإحصائية أدنى مستويات النشاط التجاري في معبر المنطار مقارنة مع مستويات أدائه في السنوات الماضية، كما تشكل هذه البيانات مخالفة واضحة وصريحة لاتفاق المعابر الذي رعته وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس، في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني من العام الماضي.

عمال يتظاهرون في رام الله ضد الفقر. (عدسة: فادي العاروري)

إضراب موظفي القطاع العام ينتهي حيث تبدأ الأزمة

- **التعليم: سباق مع الزمن لتعويض ٢٠٪ من العام الدراسي**
- **الصحة: تنبؤات مجهولة بشأن التداعيات المستقبلية لتوقف برنامج التطعيم**
- **القضاء: ٤٩ ألف قضية بانتظار البت فيها، و٩ آلاف موقوف بانتظار عرضهم على المحاكم**

■ كتبت نائلة خليل

تسبب الإضراب الأطول الذي خاضه موظفو القطاع الحكومي بشلل شبه تام في أهم القطاعات الحيوية في المجتمع: التعليم، الصحة، القضاء. ثلاثة أشهر توقف فيها العمل تقريباً في هذه القطاعات، إلى أن بدأت تنفرج الأمور تباعاً، أولا في التعليم، ومن ثم الصحة، وأخيراً القضاء.

عاد الموظفون إلى رأس عملهم بعد أن حققوا بعض الإنجازات وكثيراً من الوعود، لكن تفاعلات الإضراب لم ولن تنتهي بعودتهم.

فقطاع التعليم أصبح يسابق الزمن لتعويض أكثر من شهرين من التعطل، الذي كلف العام الدراسي ٢٠٪ من مدته الزمنية، بينما سيظل جهاز القضاء يعيش تحت ثقل ضغط عمل غير مسبوق طوال العام القادم. أما الصحة، فقد عجزت منظمة الصحة العالمية عن التنبؤ بمدى الأضرار المستقبلية لتعطل المراكز الصحية الحكومية، وانقطاع برنامج التطعيم، وما يترتب على ذلك من تبعات.

قطاع الصحة

بعد عشرة اجتماعات، على الأقل، عقدت ما بين اتحاد نقابات المهن الصحية والحكومة الفلسطينية لبحث أوضاع العاملين في القطاع الصحي وحل أزمة الرواتب، جرى تعليق إضراب موظفي القطاع الصحي في الثالث من الشهر الجاري.

رئيس اتحاد نقابات المهن الصحية، أمجد النجار، اعتبر الإضراب ناجحاً، وحقق هدفه الحقيقي في تحصيل حقوق الموظفين ومستحقاتهم المتأخرة، إلى جانب رواتبهم المنقطعة، "بشكل لم يؤثر سلباً" على المجتمع الفلسطيني.

ويقول النجار "لم نشعر أن إضراب القطاع الصحي خلق مشكلة، فالناس لم تحتج ولم تنزل للشوارع تدين الإضراب، على الرغم من أن التأمين الصحي الحكومي يشمل ٨٠٪ من المواطنين".

قادة اضراب الصحة والتعليم والموظفين العموميين. (عدسة: فادي العاروري)

ويؤكد أن "الإضراب نجح في التعبير عن أزمة الحكومة التي لم يبادر أحد للتعبير عنها بهذه القوة مثلما فعل إضراب قطاع المهن الطبية المساندة".

وتسبب الإضراب، الذي بدأ في الأول من أيلول الماضي، بإحداث شلل شبه تام في جميع المستشفيات والمراكز الصحية الحكومية التي اقتصر عملها على الحالات الطارئة، واستقبال الولادات المتعسرة.

ولم يشارك الأطباء والصيادلة في إضراب موظفي القطاع الصحي العام الذي يضم نحو ١٢ ألف موظف.

ومن أبرز ما حققه الإضراب، حسب النجار، أنه "استطاع إثبات أن قطاع المهن الطبية المساندة هو من يقود القطاع الصحي وليس أي قطاع آخر، أمام الحكومة الحالية والحكومات القادمة".

ويضيف النجار "استطاع الإضراب انتزاع التزام من الحكومة باستمرار دفع المخصصات والرواتب الشهرية لموظفي وزارة الصحة بشكل دوري، إضافة إلى جدولة مستحقات العاملين كافة، بما في ذلك متأخرات علاوة المخاطر".

ويعود النجار للتأكيد قائلاً: نعرف أن أكثر المتضررين هو المواطن البسيط الذي لا يملك إمكانية للعلاج في القطاع الخاص، وعلى الرغم من ذلك، كان الإضراب هو خطوة بالاتجاه الصحيح لنيل حقوق العاملين.

ويعلق فتحي أبو مغلي، مدير مكتب منظمة الصحة العالمية في القدس، قائلاً "الإضراب أثقل كاهل المواطن العادي، حيث اضطره للجوء إلى القطاع الطبي الخاص، ودفع تكاليف مقابل الخدمة الطبية".

وأبرز المتضررين من القطاع الصحي، حسب أبو مغلي، هم "الأطفال والحوامل والمصابون بالأمراض المزمنة، حيث كانوا أبرز فئات المجتمع تضرراً من إضراب قطاع الصحة".

ويلفت إلى أنه "يجب الانتباه إلى خطورة انقطاع نظام التطعيم الذي توقف خلال فترة الإضراب بشكل جزئي، وأثر على برنامج التطعيم بكامله، الأمر الذي لا نستطيع التنبؤ بتداعياته المستقبلية، ما يستدعي تنظيم حملات توعية للأهالي حالياً لتنبيههم إلى أهمية تطعيم الأطفال الذين لم يأخذوا التطعيم خلال الإضراب".

وينوه أبو مغلي إلى جانب آخر من تداعيات الإضراب، يتمثل بتوقف فحوصات الصحة العامة التي تقوم بها وزارة الصحة بشكل دائم على الغذاء، والمياه، والمرافق الصحية في الأراضي الفلسطينية.

الإضراب ونكسة العدالة

اعتبر العديد من المؤسسات الحقوقية تعطيل الجهاز القضائي بمثابة نكسة حقيقية لمبدأ سيادة القانون وهدر فعلي للعدالة في الأراضي الفلسطينية.

الإضراب انتهى فعلياً في العاشر من الشهر الجاري، لكن تفاعلاته تحتاج حتى العام القادم بأكمله لتعود وتيرة العمل إلى طبيعتها في الجهاز القضائي، حسب ما قال أكثر من مسؤول في الجهاز.

انتهى إضراب موظفي الجهاز الإداري في القضاء والنيابة العامة، لكنه ترك أروقة المحاكم تكتظ بنحو ٤٩ ألف قضية مرفوعة لدى المحاكم تنتظر البت فيها، من بينها نحو ٦ آلاف قضية جنائية وجرائم تصنف بالخطيرة.

ولا يتعلق الاكتظاظ، فقط، بالقضايا التي يفوق حجمها قدرة القضاة بعددهم الحالي على النظر والحكم فيها، بل يتجاوز الأمر ذلك ليطال الموقوفين والمتهمين أنفسهم، حيث يحتشد نحو ٩ آلاف موقوف في مراكز الإصلاح والتأهيل بانتظار عرضهم على المحاكم للبت في قضاياهم.

آثار الإضراب بالغة

يقول عيسى أبو شرار، رئيس مجلس القضاء الأعلى، رئيس المحكمة العليا، "لقد ساهم شلل الجهاز القضائي في تعطل سير العدالة في الأراضي الفلسطينية، وزيادة نسبة الجريمة".

وأضاف "هناك ضرر بالغ أصاب القضاء ومصالح المواطنين التي تعطلت نحو خمسة أشهر ونصف، بما فيها العطلة القضائية واحتجاجات واعتصامات نفذها المحامون قبل العطلة بوقت قصير".

وأكد أن "الأثر السلبي لهذا التعطل ستعاني منه المحاكم طيلة العام المقبل، حيث ستعمل بوتيرة ضغط عالية، مع أنها تعمل تحت الضغط أصلاً قبل الإضراب الذي زاد الطين بلة".

وأضاف "قبل الإضراب، كان الجهاز القضائي يعاني من النقص في عدد القضاة، وفي الوقت الحالي إذا لم يتم تعيين نحو ١٠٠ قاض جديد سنواجه أزمة خانقة ربما من الصعب تجاوزها".

يذكر أن عدد القضاة في المحاكم يبلغ ١٤٠ قاضياً، بينما يبلغ عدد الموظفين الإداريين ٥٣٣ موظفاً، لا تزيد رواتبهم على ٢٫٥ مليون شيكل، ويمكن تغطية معظمها من إيرادات المحاكم.

ويعتقد أبو شرار أن "القاضي يحتاج على الأقل إلى شهرين ليعيد ترتيب أجندته بعد هذا التعطل الطويل".

نسف خطة الجهاز القضائي

ويرى رئيس محكمة العدل العليا، محمود حماد، أن "الخطة التي أعدها الجهاز القضائي كانت تقتضي بذل جهود مضاعفة من شهر أيلول وحتى كانون الأول، لتسيير أمور القضاء وما تراكم من قضايا، لكن الإضراب نسف الخطة بأكملها".

ويؤكد حماد الحاجة إلى "مضاعفة الجهود المضاعفة أصلاً حتى نعود مع نهاية العام القضائي في تموز من العام القادم على أمل أن نصل إلى وضع مقبول".

وهو يتوقع أن تحمل الأيام القادمة ضغطاً غير عادي على صعيد عمل القضاة، "إذ سيكون على القاضي النظر في ٢٠ إلى ٢٥ قضية في اليوم العادي بدل ١٠ قضايا في أيام ما قبل الإضراب".

ويخلص حماد إلى التأكيد على أنه "يجب مضاعفة الجهود الملقاة على الجهاز القضائي، وإلا سيذهب القضاء من وضع سيئ إلى أسوأ".

الوطن أغلى من الراتب

ويؤكد أحمد الخالدي، وزير العدل، أن "إضراب الموظفين الإداريين في الجهاز القضائي أضر إلى حد كبير بالجهاز القضائي، لدرجة أن المحاكم توقفت بشكل شبه تام في الأشهر الخمسة الماضية".

ويتابع "توقف إدارة العدالة، وتحديداً النيابة، جعل الناس يلجأون إلى الشارع ورجال الإصلاح، وهؤلاء عملوا على التهدئة وليس تطبيق القانون".

وحول مشروعية الإضراب، يؤكد أن "الرواتب كانت الغطاء الشكلي لتنفيذ الإضراب"، الذي يعتبره سياسياً، "والهدف منه إحراج الحكومة الفلسطينية وإرغامها على تقديم التنازلات".

وحسب الخالدي، "فإن هناك لوماً يلقى على الموظفين، على الرغم من أنه لا يلغي حقهم في الحصول على رواتبهم، لكن الراتب ليس كل شيء، والوطن أغلى من الراتب"، ويؤكد أنه "كان من الأجدى أن يتحملوا بهدف حماية المشروع الوطني".

ويعتبر أن "الضرر الذي ألحقه إضراب الموظفين في جهاز القضاء يتمثل بجانبين، الأول: مباشر أضر بمصلحة المواطن، ويمكن إصلاحه عبر تكثيف العمل على مدار أيام الأسبوع والنظر في قضايا أكثر، والجانب الثاني: وهو الأكثر سوءاً، ويتطلب فترة أطول لإصلاحه، ويتمثل بالآثار السلبية للإضراب على صورة إدارة العدالة، حيث سيبقى عالقاً في ذاكرة المواطن عجز إدارة العدالة عن تحقيق الفصل بين المنازعات وتحقيق الاستقرار المجتمعي".

التعليم: ماراثون التعويض الدراسي

تواجه منال صالح (١٦عاماً)، طالبة الصف العاشر في إحدى المدارس الحكومية بمدينة نابلس، العديد من الصعوبات منذ عادت إلى مدرستها بعد انتهاء إضراب المعلمين.

بعض المعلمات يرفضن إعادة شرح دروس كن قد شرحنها خلال فترة الإضراب، مكتفيات بإلقاء اللوم على الطالبات، ولسان حالهن يقول "لماذا لم تحضرن أيام الإضراب؟!".

وتقول منال: رفض والدي ذهابي إلى المدرسة أيام الإضراب، لأن بنات الجيران والحارة لم يذهبن بسبب الإضراب.

وتتابع: أعلم من صديقة لي كانت تذهب إلى المدرسة أيام الإضراب أن عدد بنات الصف لم يكن يتجاوز عشر طالبات!

وفي حين تتذمر منال من عدم شرح بعض المعلمات لما فات الطالبات من دروس، وزيادة عدد الحصص، والدوام يوم الخميس، تبدو مشكلة آية أكثر

عام دراسي تحت ضغط (عدسة: فادي العاروري)

تعقيداً، حيث باتت تشعر أن المعلمات والمنهاج في سباق مع الزمن، وأنها كبش الفداء.

وتقول آية، طالبة التوجيهي، "من المعروف أن امتحان التوجيهي كابوس، لكن هذا العام الكابوس أصبح مضاعفاً، فالمعلمات والأهل أصبحوا يخوضون ماراثون لإنهاء المنهاج قبل حلول موعد الامتحان، ونحن الطلبة من يدفع الثمن".

وتضيف: الطلبة لم يكونوا أصحاب القرار في الإعلان عن بدء الإضراب أو إنهائه، لكننا اليوم ندفع الثمن، من خلال تكثيف الحصص المدرسية، حيث بات عدد الحصص سبع حصص، والاستراحة أصبحت بعد الحصة الرابعة وليست بعد الثالثة كالمعتاد، إضافة إلى دوام يوم الخميس، الذي من المفروض أن يكون يوم إجازة".

تذمر الطلبة لن يغير من واقع الأمر شيئاً، حيث تفيد جميع المعطيات أن وزارة التربية والتعليم العالي بدأت بالفعل سباقاً مع الزمن لتعويض ٢٠٪ من العام الدراسي الضائع بسبب الإضراب.

ولا يبدو أن التذمر يقتصر، فقط، على الطلبة الذين يعيشون حالة من الضغط الدراسي اليومي، حيث لا تقل معاناة المعلمين عنهم.

أحد المعلمين، الذي اكتفى بذكر اسمه الأول "شاكر"، قال: لماذا يظن الطالب أنه الوحيد الواقع تحت الضغط؟ ألا يعتقد أن المعلم حين يحضر ويدرس سبع حصص في اليوم يعاني أيضاً؟!

ويوافق أكثر من مسؤول في التربية والتعليم على أن حجم الضرر الذي تعرضت له العملية التعليمية كان جسيماً، حيث فقد الطلبة ٢٠٪ من العام الدراسي، خلال فترة الإضراب التي استمرت تسعة أسابيع، إلا أنهم يعلقون آمالاً كبيرة على قدرة القائمين على جهاز التربية والتعليم بالتعاون مع الطلبة على تجاوز الأزمة والعمل على استثمار كل ساعة متاحة فيما تبقى من العام الدراسي.

ويؤكد سميح عصيدة، مدير التربية والتعليم في محافظة نابلس، أن "من المستحيل تعويض الضرر الحاصل بنسبة ١٠٠٪، نظراً لعامل الزمن".

ويردف "هناك حاجة إلى تكاتف جهود جميع الأطراف، وتحديداً القائمين على العملية التعليمية في وزارة التربية والتعليم ومكاتب التربية، للتخفيف من أثر الضرر الحاصل".

ويعوّل عصيدة كثيراً على "دور وزارة التربية والتعليم في وضع البرامج والخطط لمعالجة الضرر، إضافة إلى وضع خطط شاملة بالتعاون ما بين الإدارات المدرسية والمعلمين والمشرفين التربويين لتعويض الخلل الذي أحدثه انقطاع التعليم طوال تلك الفترة".

اتحاد المعلمين: سنتغلب على الضرر

ويتفق عضو الاتحاد العام للمعلمين – الأمانة العامة، اللجنة المطلبية الموحدة، محمود إشتية، على أن حجم الضرر كبير جداً، منوهاً إلى "إمكانية التغلب عليه".

ويقول إشتية: نعم، هناك ضرر جسيم لحق بالعملية التعليمية للعام الدراسي الحالي، لكن يجب أن لا نغفل أن لدى الشعب الفلسطيني قدرة فائقة على التحدي، وقطاع التعليم مر بتجارب صعبة للغاية، ويسجل التاريخ أنه تم إنجاز أحد الأعوام الدراسية خلال مائة يوم فقط، وهذا بالطبع لا يعني أننا سننجز العام الدراسي الحالي بمدة مماثلة، لدينا متسع أكثر من الوقت وسنسعى إلى استثماره على أفضل وجه".

ويرى إشتية أن "هناك شقين في عملية التعويض، الأول كمي نستطيع تجاوزه بمزيد من الجهد، لأن ٢٠٪ من مدة العام الدراسي قد استنفدت جراء الإضراب، والآخر نوعي يتعلق بمدى قدرة الطالب على استيعاب المواد التعليمية، وهذا الشق الأصعب بالنسبة للمعلمين والطلبة على حد سواء".

وحسب عصيدة وإشتية، فإن المعادلة التي اتفق عليها جميع الأطراف تؤكد استفادة الطالب من ٨٠٪ من المادة التعليمية المطلوبة، ولتحقيق هذا الهدف يجب استثمار العطلة الشتوية ما بين الفصلين، والدوام يوم الخميس من كل أسبوع، واللجوء إلى اليوم الدراسي المطول.

ويعلق عصيدة قائلاً: إن اللجوء إلى اليوم الدراسي المطول لن يكون طوال ما تبقى من العام الدراسي، ولكن لفترة تكفي لمعالجة الضرر الذي أحدثه تعطل العملية التعليمية طوال الأسابيع التسعة".

ويتفق الجميع على أن طلبة الصف الأول الابتدائي والثانوية العامة (التوجيهي) هم الأكثر تضرراً نظراً لحساسية كل صف، فالصف الأول الابتدائي يعتبر تلاميذه حديثي العهد بالتعليم ولم يكتسبوا أية مهارات تعليمية تذكر، أما طلبة التوجيهي فالوقت بالنسبة لهم مثل سيف مسلط على رؤوسهم لإنهاء المنهاج قبل موعد الامتحان الرسمي.

معاملة خاصة للتوجيهي

وحول طلبة التوجيهي، يقول إشتية: يمكن التركيز على الوحدات وتقسيمها إلى نسب، وهذا أمر اعتدناه في الأعوام السابقة قبل الإضرابات، مؤكداً أن موضوع التقسيم سيحدده خبراء تربويون، إضافة إلى التعويض خلال ما تبقى من العام الدراسي.

وينوه إلى أن "غالبية طلبة التوجيهي حصلوا على قسط وافر من حصص التوجيهي من خلال المعاهد التربوية، وعلى الرغم من ذلك هناك إجماع بين الوزارة والمعلمين على أن طلبة التوجيهي سوف يحظون بمعاملة خاصة، والامتحان الرسمي سيعقد في وقته المحدد من كل عام، حتى يستطيع الطلبة الناجحون التسجيل في الجامعات المحلية والعربية والأجنبية في الموعد المحدد".

وتشير إحصائيات وزارة التربية إلى وجود (٥٨١٦٤) طالباً وطالبة في الصف الأول بالمدارس الحكومية في مختلف محافظات الضفة والقطاع، في حين يوجد (٥٤٧٢٧) طالب ثانوية عامة، أي حوالي (١١٢٠٠٠) طالب من المرحلتين.

ويعتقد عصيدة أن هناك جدوى من برنامج التعويض فيما يتعلق بالصف الأول الابتدائي، مؤكداً على "أهمية التركيز على مادتي اللغة العربية والرياضيات حتى يستطيع التلميذ تعلم القراءة والحساب، وهما المادتان اللتان تشكلان الأساس في ما تبقى من مواد دراسية ومراحل تعليمية".

ويقول: في مواد الصف الأول الابتدائي، يمكن الاجتهاد وترتيبها حسب الأهمية، وهناك ما هو قابل للتعديل أو الحذف، ويبقى المهم إعطاء الدفعات التعليمية اللازمة للطلبة.

من يتحمل مسؤولية وقف برنامج تطعيم الاطفال . (عدسة: فادي العاروري)

بين غياب الإرادة والمحددات المحلية والدولية لمثل هذا النوع من التحرك

حقوقيون يؤكدون أهمية ملاحقة إسرائيل ومن يدعمها قضائياً .. ولكن بعناية

جرائم حرب ضحاياها اطفال في بيت حانون. (عدسة: إياد البابا)

■ كتب سائد أبو فرحة

مع كل مجزرة إسرائيلية جديدة، كما حصل في بيت حانون بقطاع غزة في الثامن من الشهر الماضي، عندما قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي ١٩ مواطناً فلسطينياً من عائلة العثامنة، تفرض تساؤلات عديدة نفسها حول إمكانية رفع دعاوى أمام محاكم دولية أو أوروبية لملاحقة المسؤولين ومرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين، وفضح انتهاكاتهم للقوانين والأعراف الدولية.

وعلى الرغم مما ينطوي عليه هذا التساؤل من شرعية، فإن اللجوء إليه لا يخلو من التعقيد، لاعتبارات لا تتعلق بصعوبة رفع الدعاوى فحسب، بل وعدم توفر الإرادة، والموارد المادية، والأدوات اللازمة في هذا الصدد.

وينقسم ممثلو العديد من المؤسسات الحقوقية، فيما يتعلق برفع دعاوى قضائية في الخارج (أوروبا) ضد مسؤولين أو عسكريين إسرائيليين، بين مؤيد ومعارض، حيث يسوق كل طرف أسباباً متعددة لتبرير موقفه.

وتقدر مصادر إعلامية غربية عدد القضايا المرفوعة من أوساط فلسطينية ولبنانية في المحاكم الأوروبية ضد مسؤولين وضباط إسرائيليين، بنحو ٨٠ قضية، مع مراعاة أنه لا توجد تأكيدات من الهيئات المحلية الحقوقية بهذا الاتجاه.

وأثبتت التجربة عموماً إمكانية رفع دعاوى ضد ضباط أو حتى مسؤولين إسرائيليين في الخارج، أسوة بما فعل ٢٨ ناجياً من مجزرة صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢، عندما رفعوا قضية العام ٢٠٠١ ضد أرئيل شارون، رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، وانتهت فصولها، بإصدار محكمة التمييز العليا البلجيكية في الثاني عشر من شباط العام ٢٠٠٣، قراراً بإمكانية محاكمة شارون، مباشرة بعد إنهاء دوره في منصب رئاسة الوزارة، بغض النظر عن تواجده من عدمه في بلجيكا.

السياسة تتدخل!

كما يمكن الاستدلال على المسألة ذاتها، من إصدار محكمة "أوكلاند" النيوزيلندية، مذكرة توقيف في السابع والعشرين من الشهر الماضي بحق موشي يعلون، رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، للاشتباه بضلوعه في ارتكاب مخالفات جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة، وذلك إثر قضية رفعت ضده بمبادرة من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ومكتب "هيكمان أند روز" للمحاماة البريطاني.

ورفعت القضية على خلفية مجزرة "حي الدرج" بالقطاع، التي ارتكبتها قوات الاحتلال في تموز العام ٢٠٠٢، وذهب ضحيتها نحو ٢٠ مواطناً، وذلك بناء على جهود المركز ومكتب المحاماة، وعلى الرغم من أنه تم إبطال المذكرة في اليوم التالي لصدورها، ولأسباب غير معلنة، فإن حمدي شقورة، المسؤول الإداري للمركز يؤكد أهمية التحرك القضائي.

ويقر بأن ما تم في نيوزيلندا بمثابة خرق للعدالة، مضيفاً "تدخلت السياسة مرة أخرى لتحول دون معاقبة يعلون عن جرائم الحرب التي ارتكبها خلال فترة قيادته لجيش الاحتلال".

ويشير إلى أن ما جرى في نيوزيلندا، له سوابق، ففي بريطانيا وقبل ما يزيد على العام، صدر قرار بناء على دعوى من المركز، بتوقيف الضابط الإسرائيلي دورون ألموغ، لاتهامه بارتكاب جرائم حرب، وبخاصة في رفح.

وكان ألموغ حينها متوجهاً بالطائرة إلى العاصمة البريطانية، لندن، ولدى إبلاغه بصدور مذكرة بتوقيفه، امتنع عن مغادرة الطائرة، وعاد على متنها إلى إسرائيل.

ويرى شقورة، أنه على الرغم من أن ما حصل في الحالتين المذكورتين، "لا بد من مواصلة مثل هذه التحركات، قد نخفق مرة أو مرتين، ولكن حتماً سننجح، فمثل هذا النوع من القضايا يؤدي إلى إرباك الإسرائيليين، حيث باتوا يدركون أنهم ملاحقون من القضاء في بلدان عديدة، ولذا علينا أن نتحلى بالصبر، والجاهزية التامة، والاستعانة بخبراء ومنظمات حقوقية وقانونية تؤيد مساعينا في هذا المجال".

ويؤكد أن أبرز العوائق أمام نجاح مثل هذا التحرك، هو الاعتبارات السياسية، التي تدفع بالكثير من الدول إلى التعاطي مع إسرائيل كدولة فوق القانون، ولذا لا بد من حملة فلسطينية على المستوى الدولي لفضح وإحراج الدول التي تساند إسرائيل، وتمنع مقاضاة مسؤوليها وعسكرييها.

إطار ناظم للملاحقة القضائية

وفي السياق ذاته، شهد حزيران الماضي، وعلى خلفية اختطاف قوات الاحتلال للنائب أحمد سعدات، أمين عام الجبهة الشعبية من سجن "أريحا"، رفع دعوى قضائية باسم سعدات أمام القضاء البريطاني احتجاجاً على ما جرى، حسب ما أكدت النائب خالدة جرار.

وتقول جرار: اتخذنا في "التشريعي" عقب اختطاف سعدات خلال آذار الماضي، قراراً بملاحقة المسؤولين ومجرمي الحرب الإسرائيليين على المستوى الدولي، ومن هنا رفعت قضية في بريطانيا باسمه، لأنه من دون ذلك لا يمكن التوجه إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي سنلجأ إليها بكل الأحوال.

وبرأيها، فإن اللجوء إلى الخيار القضائي وتحديداً في أوروبا، يستدعي إعداد وثائق وشهادات مفصلة وفق معايير مهنية ودولية، علاوة على توفر إرادة سياسية، مضيفة "للأسف، فإن معظم من يحرك هذه القضايا، وبخاصة المتعلقة بمنع الضباط الإسرائيليين من دخول بعض الدول، هم أفراد ومؤسسات أوروبية".

وتقول: لا بد من إطار ناظم لهذه المسألة من المؤسسات الرسمية والأهلية، لوضع رؤية متكاملة بهذا الشأن، واختيار القضايا بعناية، ليصار إلى التعاون مع العديد من المؤسسات التي يمكن أن تدعمنا في هذا الاتجاه، مثل منظمة العفو الدولية "أمنستي"، ولجان المحامين في غير دولة.

وتضيف: هناك فرصة للتحرك على هذا الصعيد، وبخاصة إذا انتظمت أعمال المجلس التشريعي، فهناك برلمانيون أوروبيون مستعدون لقطع شوط في هذا الموضوع، ولكن لا بد في كل الأحوال من إرادة سياسية، وتعزيز قدرات المؤسسات المعنية في مجال توثيق الجرائم الإسرائيلية.

قضية الجدار

وفي المقابل، فإن حقوقيين آخرين يفضلون أن يكون التحرك القانوني، وتحديداً في أوروبا، موجهاً ضد شركات يثبت تورطها في أنشطة لا إنسانية، أو تخالف المواثيق والقوانين الدولية، لإمكانية إنجاز نتائج ملموسة على هذا الصعيد.

ويعتبر أحد النماذج على ذلك، القضية التي رفعت منتصف الشهر الماضي باسم عدد من المواطنين الفلسطينيين المتضررين من الجدار، ضد الحكومة البريطانية أمام المحكمة العليا في لندن، وهو ما يعد ثمرة تعاون مؤسسة "الحق"، والمحامي فيل شاينير، من مؤسسة "المصلحة العامة البريطانية"، التي تتطلع لتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص الجدار.

وتستند هذه القضية، كما تؤكد الجهات القائمة عليها، إلى أن منح الحكومة البريطانية تصاريح لتصدير أسلحة لإسرائيل، يعتبر انتهاكا للمعايير البريطانية، ومبادئ القانون الدولي التي جاءت في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

←

وحسب شعوان جبارين، مدير مؤسسة "الحق"، فإن التحضير والعمل لرفع هذه القضية استدعى جهوداً مضنية على مدار نحو عام كامل، مضيفاً "قبل عام حضر شاينير إلى هنا للمشاركة في مؤتمر نظمته المؤسسة حول القانون الدولي الإنساني، وبحثت خلاله مسألة كيفية ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وفضح الانتهاكات الإسرائيلية، ودور الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف في تنفيذ واجباتها والتزاماتها التعاقدية".

ويستدرك جبارين: كان رأي شاينير أن نأخذ من الرأي الاستشاري منطلقاً للعمل، والاستفادة من دمج بعض الدول الأوروبية، مثل بريطانيا، للعديد من قواعد اتفاقية جنيف في قوانينها المحلية، وقد كانت فكرته أن لا يجري رفع القضية ضد الإسرائيليين، لأن ذلك يتطلب اتهام شخص بعينه، وهو ما يحتاج إلى إثبات عبر رزمة من البراهين الدامغة لإبراز صلته بجرم معين، بل ضد الحكومة البريطانية لتزويدها إسرائيل بالسلاح، فتشجعنا للفكرة، وبدأنا العمل لتنفيذها.

وشملت التحضيرات للقضية إعداد ملفات متكاملة بـ ٢٠ حالة متضررة من الجدار، تمت دراستها بعناية وتقليصها إلى أن وصلت إلى واحدة، نظراً لتقديمها صورة شمولية ومعبرة، عدا عن الكلفة العالية لمثل هذا النوع من القضايا، علماً أن هيئة بريطانية تتبنى قضايا رأي عام، تتولى تغطية نفقات المحكمة "المكلفة جداً"، حسب جبارين.

ويقول جبارين: قام شاينير قبل رفع القضية، ببعث رسالة إلى الخارجية البريطانية يسألها فيها عن السبب الذي يدعو "لندن" لتسليح إسرائيل، ويحذرها فيها من نية رفع قضية ضدها، وكما كان متوقعاً جاء الرد سلبياً من الوزارة، فرفعت القضية التي تهدف إلى وقف شحنات الأسلحة البريطانية لإسرائيل استناداً إلى القانون البريطاني نفسه.

وهو يعي أن النجاح في تحقيق الهدف من وراء القضية ليس مضموناً، مضيفا "هذه محاولة، كل الخيارات فيها واردة، ولكن في جميع الأحوال يفترض الاستمرار في مثل هذه المساعي، لحث الدول على القيام بالتزاماتها القانونية الدولية".

ويؤكد جبارين أن عدداً محدوداً من الدول، كفرنسا وأسبانيا، لديها استعداد لقبول قضايا، وفي حالات محددة، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا.

وجواباً عن سؤال حول سبب عدم إقدام المؤسسات الأهلية الفلسطينية على رفع دعاوى أمام المحاكم الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية، يقول: هذا الأمر متعذر، فهناك صعوبات عديدة، فهذه عادة تنظر في الدعاوى المقدمة من دول، ونحن لسنا كذلك، كما أن إسرائيل ليست طرفاً في ميثاق "روما" الخاص بالمحكمة، وبالتالي يصعب ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

ويخلص جبارين إلى أنه لا بد من اللجوء إلى خيار رفع الدعاوى القضائية بشكل مدروس، وبخاصة أن الإقدام على ذلك بكثرة سيدفع دولاً عديدة، كما هو الحال بالنسبة لبريطانيا، إلى محاولة تغيير قوانينها، لتلافي الإشكاليات القانونية والدبلوماسية الناتجة عن مثل هذا النوع من القضايا.

وفي تعليقه على الموضوع نفسه، يذكر مأمون العتيلي، مسؤول التوثيق في الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، أنه يمكن التوجه إلى محكمة حقوق الإنسان الأوروبية وقضاء بعض الدول، ورفع قضايا غير موجهة لإسرائيل بل للدول التي تدعمها، وخاصة بالسلاح.

ويرى أن مسألة التوجه للقضاء شائكة، وخاصة مع قيام بعض الدول كبلجيكا بتعديل قوانينها للحد ما أمكن من استقبال قضايا ضد مسؤولين وعسكريين إسرائيليين، مضيفاً "للأسف، فإن النظام الدولي يفتقر إلى الآليات الكافية والفعالة لتطبيق التزاماته، وبخاصة على صعيد حماية حقوق الإنسان".

بوش يقلد العنصري ناتان شرانسكي "وسام الحرية". (إ.ب.أ)

من يحاكم مجرمي الحرب الإسرائيليين؟

■ بقلم: مهند عبد الحميد

منعت الحكومة الإسرائيلية كبير أساقفة كيب تاون، ديزموند توتو، رئيس الفريق الذي كلفه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتحقيق في مجزرة بيت حانون، من الوصول إلى قطاع غزة للقيام بمهمته. وينتمي قرار المنع الإسرائيلي إلى سياسة حجب الحقيقة عن كل ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جرائم وانتهاكات منافية للقانون الدولي. إسرائيل في هذا المكان هي الخصم والحكم. وكانت الحكومة الإسرائيلية منعت الأمم المتحدة من إرسال بعثة لتقصي الحقائق حول مجزرة جنين العام ٢٠٠٢. وتبرر سلطة الاحتلال المنع السابق واللاحق بكونها تتولى مهمة التحقيق والمعالجة.

نتائج التحقيق الإسرائيلي مدهشة في استفزازها، فهي تشترط وضع العقل جانباً من فرط استخفافها بالإنسان وبالقانون والمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة. وفي هذا المجال، فإن ما خلصت إليه لجنة التحقيق الإسرائيلية في قضية قتل الطفلة إيمان الهمص، يقدم الدليل على شريعة الغاب التي تتحكم في كل القضايا المطروحة على مائدة لجان التحقيق الإسرائيلية. لقد منحت تلك اللجنة "وسام الشجاعة" الرفيع للضابط المتهم بقتل الطفلة! الذي أفرغ مخزن بندقيته كاملاً في جسد طفلة تحمل حقيبة كتبها وترتدي زي مدرستها لتأكيد فعل القتل عن بعد أمتار! وكان قرار التبرئة مناقضاً لشهادة جنود الموقع التي نشرتها الصحف الإسرائيلية، ومخالفاً للتقرير المصور الذي قدمته قناة التلفزيون الثانية. حقاً، لقد جاء القرار مشجعاً للقتل! وتصاعد القتل فعلاً، فقتلت عائلة الطفلة (هدى غالية) بكاملها على رمال بحر غزة، ولم يبقَ غير هدى شاهداً على الجريمة البشعة. وبعدها ارتكبت مجزرة بيت حانون التي راح ضحيتها ١٩ مواطناً، معظمهم من الأطفال الذين كان فريق حقوق الإنسان يود كشف مأساتهم.

وقضية قتل الطفل "حلمي شوشة" نموذج آخر للاستهتار الإسرائيلي بحياة الأطفال الفلسطينيين، فقد حكمت محكمة إسرائيلية على القاتل ناحوم كرومان بالسجن قبل سنوات لمدة ستة أشهر قضاها في البيت. يذكر أن المجرم كرومان ألقى القبض على الطفل حلمي وهو عائد من مدرسته بتهمة إلقاء حجر على سيارته، ووضع رأسه على الأرض وضربه بحجر، ما أدى إلى وفاته! قتلة آخرون، من أمثال ليفينغر، وفليرنشتاين، أدينوا بالإهمال الذي أدى إلى القتل.

ويقول تقرير مراقب الدولة الإسرائيلي العام ٢٠٠٣، أن ٧٥٪ من شكاوى الفلسطينيين أغلقت "لعدم توفر الأدلة"، ونتيجة الإهمال العام. كل ذلك بوجود محكمة "عدل" عليا إسرائيلية – لا تمت للعدل بصلة – في كل ما يتصل بالشعب الفلسطيني. فهذه المحكمة اعتمدت تمييزاً قانونياً صارخاً بين الفلسطينيين والإسرائيليين الذين يعيشون على الأرض ذاتها، فجعلت المستوطنين يتمتعون بكامل الحقوق، وجعلت المواطنين لا يتمتعون بأي حقوق. لم تعترف المحكمة بانطباق معاهدة جنيف ولوائح لاهاي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتمدت خلطة قانونية تنتمي لكل ما هو رجعي واستبدادي من عهود خلت، وكانت النتيجة نظام أبارتهايد أكثر سوءاً من النظام البائد في جنوب أفريقيا.

محتلون وضحية في بلعين . (عدسة: فادي العاروري)

انتهاكات إسرائيلية لا حصر لها يرقى الكثير منها إلى مستوى جرائم حرب، حسب تقارير منظمات حقوق الإنسان الدولية والإسرائيلية والفلسطينية. لقد قتلت قوات الاحتلال ٩٥٥ طفلاً و٣٠٠ امرأة وفتاة، وتوفي على الحواجز العسكرية بفعل الحرمان الطبي ١١٧ مواطناً ومواطنة. وقامت قوات الاحتلال بقتل ٥٨٢ مناضلاً فيما يشبه الإعدام الميداني من دون محاكمة، وقتل معهم ٢٥٧ مواطناً، معظمهم من الأطفال وكبار السن تصادف وجودهم في المكان. وبفعل الحصار –الذي يعتبر في القانون الدولي جريمة حرب– ونقص الدواء، توفي ٤ مرضى يعانون من الفشل الكلوي في مستشفى الشفاء بغزة.

وإذا استثنينا الحديث عن بقية الضحايا وجرائم هدم المنازل واقتلاع الأشجار وتدمير الممتلكات وبناء جدار فصل عنصري وتحطيم الاقتصاد والعقوبات الجماعية، بما في ذلك إذلال وإهانة شعب بكامله، بعيداً عن استباحة إسرائيل لكل شيء، فإن الجرائم النافرة ضد الأطفال والتلاميذ والعائلات الوادعة في منازلها والإعدامات من دون محاكمة تستدعي تدخلاً عاجلاً من جهات الاختصاص. لكن حكومة الاحتلال تمنع لجان التحقيق وتقصي الحقائق الدولية من التدخل، وتستعيض عن ذلك ببعض التحقيقات الصورية كبديل لا يسمن ولا يغني من جوع، وهذا يطرح تحدياً كبيراً أمام المجتمع الدولي.

حدث تطور مهم في القانون والمؤسسات الدولية يسمح بمعاقبة منفذي جرائم الحرب خارج بلدانهم. ففي العام ١٩٨٨، صدرت معاهدة روما التي طورت أسساً جديدة لمحكمة جرائم الحرب الدولية، كالانتهاكات الخطيرة لمعاهدة جنيف، وعدم الالتزام بمواد معينة من معاهدة لاهاي. ووضعت عولمة القضاء مرتكبي الجرائم في مركز اهتمام المجتمع الدولي بأسره، بقطع النظر عن مكان وجنسية المرتكبين والضحايا. وكانت الترجمة الأولى في العام ١٩٩٨، حين ألقت شرطة لندن القبض على الجنرال "بينوشيه"، طاغية تشيلي، الذي توفي قبل أيام عدة، بتهمة ارتكاب جرائم ضد شعب تشيلي أثناء فترة حكمه التي دامت ١٧ سنة. لقد أيقظ اعتقال "بينوشيه" كل طغاة العالم من نومهم المريح ليعيشوا كوابيس امتثالهم أمام العدالة في يوم من الأيام، وأعطى هذا العمل النزيه الأمل لمعذبي العالم بأن يحيلوا سائر القتلة إلى العدالة وأقفاص الاتهام.

أتاحت هذه السابقة لضحايا الشعب الفلسطيني فرصة لرفع قضاياهم أمام المحاكم الدولية، فسارعت مجموعة تضم ٢٣ فلسطينياً من صبرا وشاتيلا إلى رفع قضية أمام المحاكم البلجيكية ضد رئيس الحكومة السابق أرئيل شارون بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، غير أن الضغوط والتدخلات حالت دون متابعة القضية وتراجعت محكمة الاستئناف في بروكسل.

وفي محاولة لتوظيف هذا التطور لمصلحة ضحايا الشعب الفلسطيني، أعلن في منتصف العام ٢٠٠٢ عن تأسيس الهيئة الفلسطينية المستقلة لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين "حكم". وقال الأب مانويل مسلم، رئيس الهيئة، أن هدفها "إدخال إسرائيل أروقة المحكمة الجنائية الدولية". وقد جمعت الهيئة الوثائق والشهادات حول ١٤٠ جريمة قتل لأبرياء فلسطينيين وحولتها للنائب العام في محكمة لاهاي. وقدمت لوائح اتهام ضد جنرالات ووزراء وسياسيين، كان أبرزهم شاؤول موفاز، وآفي ديختر، ودان حالوس، وموشيه يعلون. كما كان من أبرز القضايا قضية الطفل محمد الدرة، وأسرة الشهيد صلاح شحادة، والأشقاء الأربعة غبن.

الهيئة الفلسطينية لملاحقة مجرمي الحرب تملك كماً كبيراً من الوثائق الدامغة وتتسلح بمعاهدة روما، والقوانين الجديدة التي صدرت في العديد من البلدان الأوروبية وأميركا، لكن عملها اصطدم بسياسة غطرسة القوة الإسرائيلية المحمية من أميركا، التي تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة شر انتهاك، وتقطع الطريق على التقدم الحقيقي الذي جسدته معاهدة روما.

ما هو مشجع أن هيئات ومؤسسات ومجموعات ضمير ومجموعات ضغط عالمية، أخذت على عاتقها خوض معركة الدفاع عن حقوق الإنسان التي لا تتجزأ. وما هو مشجع أن جنرالات إسرائيليين لا يستطيعون السفر إلى العديد من البلدان الأوروبية خشية من إلقاء القبض عليهم، إنها البداية التي تحتاج لعمل دؤوب داخل فلسطين وخارجها من أجل العدالة.

قبول ١٠ آلاف طلب هجرة وأكثر من ٤٥ ألف طلب قيد الدراسة

الهجرة بحثاً عن بديل .. من أخطر مظاهر الأزمة الداخلية

احتلال .. تدهور اقتصادي .. استعصاء سياسي .. فلتان أمني .. في قائمة المحفزات على الهجرة

مهاجر: أستطيع متابعة طوش "حماس" و"فتح" عبر الفضائيات هنا، لكن مع ظروف معيشية أفضل!

■ كتبت نائلة خليل

عندما يذكر الفلسطينيون العام ٢٠٠٦ لن يذكروه فقط كأحد أصعب الأعوام، سياسياً واقتصادياً، فالفلتان الأمني، وأزمة الرواتب، ومأزق تشكيل حكومة لم يتفق على إنشائها رغم حوار امتد لأشهر، وبوادر اقتتال داخلي ترجم عملياً أكثر من مرة، كلها كانت مزايا انفرد بها العام الحالي، لكن القشة التي قصمت الظهر فعلياً كانت الرغبة العارمة لدى آلاف المواطنين بالهجرة للخارج والابتعاد عن الوطن.

مصادر رسمية في وزارة الخارجية تصف العام ٢٠٠٦ بالأسوأ من حيث ازدياد هجرة الفلسطينيين للخارج، فالأرقام المعلن عنها تشير إلى قبول ١٠ آلاف طلب هجرة، مع وجود أكثر من ٤٥ ألف طلب قيد الدراسة، لكن بعض الخبراء والمختصين يؤكدون أن الأرقام أكبر من المعلن عنها بكثير.

وتصف وكالات السفر عملها بالأكثر نشاطاً والأفضل مقارنة بالأعوام السابقة، حتى استطلاعات الرأي لم تخرج عن الإشارة إلى ازدياد ظاهرة الهجرة بشكل خطير، وكشف أكثر من استطلاع للرأي نفذته مراكز أبحاث وجامعات فلسطينية خلال الشهور الأخيرة عن أن الهجرة لم تعد خياراً فردياً مثل السابق، وأن أنظار شريحة كبيرة من المجتمع تتجه إلى الخارج كخشبة خلاص أخيرة من مأزق سياسي واقتصادي علق المجتمع فيه بأكمله.

ويقول وكيل وزارة الخارجية أحمد صبح، "العام ٢٠٠٦ كان الأسوأ بالنسبة لظاهرة الهجرة، الظاهرة خطيرة ومستفحلة، والأرقام التي لدينا تدق ناقوس الخطر".

ولا يخفي صبح قلقه "من أن الأرقام الكبيرة للمهاجرين مرشحة للزيادة، لاسيما أن الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي المطلوب أصبح وعوداً لم تتحقق بعد، وهذا من شأنه خلق مزيد من الإحباط واليأس بين المواطنين ويقلل من هامش الأمل".

ونفى صبح أن يكون الاحتلال هو السبب المباشر والوحيد وراء رغبة الأعداد المتزايدة من المواطنين بالهجرة، على الرغم من أن بصماته واضحة في كل ما يحدث، وقال "حتى في أسوأ سنوات الاحتلال لم يسجل لدينا خروج بهذا النوع وهذا العدد، هناك جهات كثيرة يجب أن تتحرك للحد من تفاقم ظاهرة الهجرة، يجب على الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن يوحدوا جهودهم بهذا الاتجاه"

واعتبر وكيل الوزارة "أن العام الحالي شهد تضافر العديد من العوامل الداخلية والخارجية، ما حدا بالبعض للتفكير بالهجرة".

وأضاف "نحن نعيش الاحتلال يومياً، والوضع لم يتغير إلا لمزيد من الاحتلال، لكن أبرز ما أصبح المجتمع الفلسطيني يعاني منه يتمثل بظاهرة الفلتان الأمني التي أضيفت إليها لاحقاً أزمة عدم دفع الرواتب، وعدم إمكانية القطاع الخاص لخلق فرص عمل جديدة، إضافة إلى اللامبالاة التي يبديها المجتمع المدني اتجاه ظاهرة الهجرة".

ونوه إلى أن "هناك تفهماً ولا يوجد اتهام أو شك على الإطلاق بوطنية أي مواطن فكّر في الهجرة، لكن هناك ظروفاً موضوعية مفروضة على الجميع، وتحديداً على شريحة مهمة من الشعب، جعلت هامش المناورة لديها أقل بكثير من العيش الكريم بحدوده الدنيا".

للهجرة أكثر من وجه

ومع أن الأرقام التي كشف عنها وكيل وزارة الخارجية تثير القلق، "إلا أنه يعود ويقول إن العشرة آلاف طلب التي جرى قبولها لا تعني بضرورة الحال أن جميع أصحابها قد هاجروا".

وهو الأمر الذي ينفيه العديد من الخبراء والمختصين، الذين يؤكدون أن العام الحالي شهد أنواعاً عديدة من الهجرة الاختيارية واللاقسرية بفعل إجراءات الاحتلال، التي طالت عشرات الآلاف من الفلسطينيين.

وقال الدكتور عادل سمارة، أحد ناشطي حملة "يسمح بالدخول وإعادة الدخول للأراضي الفلسطينية"، إن "الإجراء الذي تنفذه سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات، والذي يمنع تجديد تأشيرة الدخول "الفيزا" للفلسطينيين من حملة الجنسيات الأميركية والأجنبية، يهدد ٣٠ إلى ٤٠ ألف فلسطيني على الأقل".

وأكد باسل عايش، منسق الحملة، أنه "خلال الأشهر الثمانية الأخيرة من العام ٢٠٠٦، لم تسمح السلطات الإسرائيلية لنحو ١٠٠٠ مواطن فلسطيني على الأقل من حملة الجنسيات الأميركية والأجنبية بتجديد الفيزا والدخول إلى الأراضي الفلسطينية".

وأكد سمارة أن الفلسطينيين من حملة الجنسيات الأجنبية "وجدوا أنفسهم أمام خيارين: إما العودة إلى البلاد التي يحملون جنسياتها، أو الاستقرار في الأردن ونقل عائلاتهم وأعمالهم إلى هناك".

ويتفق صبح مع ما سبق، مشيراً إلى "وجود ٤٠ إلى ٥٠ ألف فلسطيني في دائرة المنع من الدخول إلى البلاد، وهؤلاء باتوا يعانون من هجرة قسرية فرضتها عليهم السلطات الإسرائيلية".

فئات طالبي الهجرة

وحول الهجرة الاختيارية، استعرض صبح فئات طالبي الهجرة، قائلاً "لدينا أقسام عدة من طالبي الهجرة: أولاً أصحاب الكفاءات والخبراء من الفلسطينيين الذين تم جلبهم من الخارج لمدة مؤقتة منذ نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تدريب كادر فلسطيني".

وأضاف "قسم كبير من هؤلاء الخبراء رتب أموره على البقاء في الأراضي الفلسطينية واستقر عبر بناء بيت خاص، وإحضار عائلته من الخارج، أو تكوين عائلة هنا، لكن مع الظروف الحالية التي استجدت وتوقف مساعدات الدول المانحة، أصيبت المؤسسات التي يعمل بها هؤلاء الخبراء بشلل تام، وقسم كبير منهم بدأ يغادر، وبذلك فقدنا إحدى مميزات عودة، ولو مؤقتة، لهذه الفئة من الخبراء".

ويتمثل القسم الثاني، حسب صبح، "بالكادر المتقدم بالشهادات والكفاءات والخبرة من موظفي القطاع العام، الذين لم يتقاضوا رواتبهم خلال الأشهر الماضية، وتسلموا سلفاً بطريقة تعمم الكمية المعطاة على الشرائح والدرجات الوظيفية كافة".

ونوه إلى أنه "عندما يتسلم آذن الوزارة ووكيلها ذات المبلغ المالي، فهذا يشكل دعوة مفتوحة لحملة الشهادات العليا للبحث عن مصدر رزق آخر".

وحسب صبح، فإن القسم الثالث "هو رأس المال الفلسطيني، الذي تعثرت مصالحه التجارية والمالية، ما حدا بقسم من أصحاب رؤوس الأموال في الضفة والقطاع إلى نقل مشاريعهم الاقتصادية إلى الأردن أو مصر، وبالتالي خلق فرص عمل وحركة اقتصادية في ساحة عربية مجاورة، وليس في الوطن".

أما القسم الرابع، "فهو القسم العام الذي يعاني نتيجة فقدان الأمن الوظيفي، والاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في الوطن، وأصبح هامش الأمل لديه محدوداً إن لم يكن معدوماً، بحيث بات يدرك عدم وجود أفق لانفراج قريب يمكنه من بناء مستقبل مستقر وآمن له ولعائلته".

استطلاعات الرأي .. تدق الجرس

استطلاعات الرأي التي تعددت منابرها، قرعت هي الأخرى الجرس ملوحة بأزمة حقيقية يعيشها المواطن الفلسطيني، ودفعت بالكثيرين لتفضيل الهجرة على البقاء في وطن ضاق بهم.

آخر استطلاعات الرأي في هذا المجال نفذته جامعة النجاح الوطنية، ونشرت نتائجه في الصحف في العشرين من الشهر الفائت، حيث كشفت عن أن واحداً من كل ثلاثة فلسطينيين يفكر بالهجرة"!

أما المسح الذي أعدته مؤسسة "بورتلاند ترست"، بالتعاون مع جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين، في شهر أيلول الفائت، فقد كشف عن أن ٢٢٪ من الموظفين الحكوميين يرغبون في الهجرة.

وأظهر المسح أن ٦٥٪ من الموظفين من أصل نحو ١٦٥ ألفاً "لم يعد بمقدورهم التحمل أكثر، وأن ٤٠٪ يفكرون فعليا بالبحث عن عمل آخر".

وقال سمير حليلة، مدير فرع "بورتلاند ترست" البريطانية في رام الله، أن نتائج الدراسة تشير إلى أن "هناك انهياراً في القطاع الوظيفي، وأن ثمة حاجة وضرورة لكي تأخذ الحكومة والسلطة الفلسطينية الأمر بجدية".

وشدد حليلة على أن "المسألة ليست سياسية، إنها حقيقة، ولا بد من إيجاد مخرج من هذا الوضع".

وحذر صبح من أن "هذه الأرقام يجب أن تدق ناقوس الخطر في وجدان كل مسؤول فلسطيني، سواء في الحكومة أم القطاع الخاص أم المجتمع المدني"، مؤكدا أن "استفحال ظاهرة الهجرة خلال العام الجاري كان وراء تنظيم حملة وطنية خلال الشهرين الفائتين للتعريف بخطورة ما يجري".

هل هناك مؤامرة؟

القنصليات والسفارات الأجنبية العاملة في الأراضي الفلسطينية رفضت تقديم أية معلومات، أو حتى رقم تقريبي، عن عدد طلبات "الفيزا" التي وافقت على منحها لمواطنين فلسطينيين، أو حتى عدد الطلبات التي قدمت لها خلال العام الجاري.

بعض الذين نجحوا باستصدار "فيزا" لدول أجنبية أو إلى الولايات المتحدة الأميركية عبروا عن دهشتهم وفرحتهم في الوقت ذاته، عند حصولهم على قبول إيجابي بشأن طلب "الفيزا" الذي قدموه.

آلاف طلبات الهجرة التي جرت الموافقة عليها جعلت الكثيرين ينظرون بشك حول ما إذا كانت هناك نية لتفريغ الأرض الفلسطينية من مواطنيها عبر إعطاء تسهيلات في مجال الهجرة.

وينفي وكيل وزارة الخارجية هذا الطرح، مؤكدا أنه "ليست هناك مؤامرة لدفع الشباب الفلسطيني للهجرة، ومن الواضح أن لدينا هواية بتعليق كل ما لا نستطيع عمله على شماعة المؤامرات".

وقال، "لم تسجل وزارة الخارجية من خلال قنواتها السياسية والدبلوماسية، أي تسهيلات تدفعنا للريبة والشك بأن هناك دولاً بعينها تسهل اصطياد مهاجرين فلسطينيين لأسباب سياسية، ولم يحدث أن غيرت أية دولة أجنبية قوانين هجرتها لتستقطب مهاجرين فلسطينيين جدداً".

وأضاف "لم أرَ دولاً فتحت أبوابها على مصراعيها لتفريغ فلسطين من شبابها؛ لأن أميركا وإسرائيل تريدان ذلك، هناك دول لديها منذ سنوات طويلة قوانين محددة في مجال الهجرة، وهي تقبل على الرحب والسعة بالكادر المتقدم والمميز ورأس المال".

أسواق بلا زبائن. (عدسة: فادي العاروري)

وكالات السفر والعمل

إحدى أقدم وكالات السفر في رام الله، وتعمل منذ العام ١٩٤٥، تؤكد أن "الإقبال هذا العام على طلبات السفر والفيزا كان منقطع النظير مقارنة بالأعوام السابقة".

وتقول موظفة في الوكالة، رفضت نشر اسمها، أنه "من بين ٢٠٠٠ طلب فيزا قدمت إلى الولايات المتحدة، جرى قبول ١٨٠٠ فيزا، وفيما يتعلق بالفيزا إلى الدول الأوروبية جرى منحها لجميع الطلبات التي قدمها المكتب، والبالغ عددها ٦٠٠ طلب، خلال الأشهر الستة الماضية".

وتعلق الموظفة "نحن نعلم أن الغالبية العظمى ممن حصلوا على الفيزا يريدون الهجرة وعدم العودة ثانية".

وحول الأعمار، قالت "الغالبية تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٠ عاماً".

أما وكالات السفر في مدينة نابلس، فرفضت الإفصاح عن أية معلومات أو أرقام عن عدد من تقدموا بطلبات هجرة عبرها إلى الخارج، مكتفية بالقول إن "الإقبال هذا العام كان كبيراً جداً على الرغم من أن شروط التقديم للفيزا لم تتغير". كما أكدت أن الولايات المتحدة الأميركية هي الدولة التي ينشدها معظم الراغبين بالهجرة.

الهجرة ليست بسبب الديانة

تقول سيلفيا (٥٠ عاماً) من رام الله التحتا: استطاع ابني فيكتور الحصول على الفيزا الأميركية بصعوبة بالغة جداً، وأعتقد أنه من دون مساعدة شقيقتي التي تقيم في الولايات المتحدة وإرسالها دعوة زيارة لي ولابني بحجة مرضها، لما استطاع السفر".

وتؤكد الأم أن زيارة ابنها إلى الولايات المتحدة تهدف إلى الهجرة، "لأن وضع العائلة الاقتصادي سيىء للغاية"، وعلى حد تعبيرها "إحنا كتير مهمشين"!

وتعتبر الأم أن حصول ابنها (٢٤ عاماً) على الفيزا بقصد الزيارة "أجمل معجزة تحققت للعائلة".

ويعمل فيكتور في أعمال البلاط والسجاد (الموكيت)، ويحظى بدخل جيد جداً.

وتقول الأم "لقد عانى ابني من البطالة، وخلال سنوات الانتفاضة تضرر عمل زوجي الذي يملك مشغلاً للستائر بشكل كبير، وحتى السيارة التي نملكها قامت إحدى الدبابات الإسرائيلية بهرسها إبان اجتياح رام الله، ولم نتلق مساعدة من أي أحد".

وتنفي أن تكون هجرة ابنها وغيره من الشباب المسيحي تعود إلى سهولة حصولهم على الهجرة بسبب ديانتهم، مؤكدة أن "الوضع الاقتصادي صعب على الشباب بشكل عام، مسيحيين ومسلمين، فالبطالة لم تستثنِ أحداً بناء على ديانته".

وتقول الأم "لو قامت السلطة بفتح مشاريع اقتصادية، وبناء مشاريع إسكانية للشباب، لما فكر ابني وغيره من الشبان بالهجرة".

بدوره، يطلق رئيس الغرفة التجارية في بيت لحم الدكتور سمير حزبون على ظاهرة الهجرة تعبير "هجرة البحث عن بديل"، مؤكداً أنها تستهدف المسيحيين والمسلمين على حد سواء ممن ضاقت بهم سبل العيش بسبب الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية.

ويتابع حزبون "ربما قلة عدد المسيحيين إجمالاً مقارنة بالمسلمين، تجعلنا نشعر أن هجرة المسيحيين أكثر، وهذا غير صحيح، فالشباب من الجانبين ضاقوا ذرعاً بالظروف الحالية وعدم قدرتهم على التغيير".

ويعلق صبح على ذلك قائلاً، "الهجرة المسيحية الفلسطينية قديمة وليست جديدة، والظروف الموضوعية الضاغطة هي العامل المشترك للهجرة وليس الدين".

أسمع طوش "حماس" و"فتح" على الفضائيات!

وفي أحد مخيمات اللاجئين قرب نابلس، تنتظر سرين زاهر (٢٨ عاماً) أن يرتب زوجها أسامة صالح وضعه جيداً في السويد، لتنتقل إليه مع طفليها.

وتقول، "منذ خمس سنوات وزوجي يحاول السفر، لكن طلبه دائماً كان يقابل بالرفض، سواء بالهجرة إلى الولايات المتحدة أم كندا، لكن المعجزة حصلت هذا العام وحصل على فيزا أوروبية (شينغن) من أول مرة، وسافر الشهر الفائت إلى السويد".

وتضيف "يرغب زوجي في الهجرة بهدف تأمين مستقبل مستقر لنا، الأمر الذي لن يتوفر له هنا".

وعلى الرغم من أن زوجها كان يعمل في القطاع الخاص ولم يتضرر مباشرة من أزمة عدم دفع الرواتب، إلا أن الجو العام في البلد، برأيه، "غير مشجع على البقاء إطلاقاً".

وتوضح الزوجة "يقول لي في مكالماته الهاتفية أن هناك أكثر من ٤٠ ألف فلسطيني يعيشون في السويد، وإمكانية منحه الهجرة كبيرة جداً نظرا للأوضاع التي يعيشها الفلسطينيون".

وتعلق "عندما أسأله ألم تشتق للبلد؟ يرد علي: أستطيع متابعة طوش "حماس" و"فتح" عبر الفضائيات هنا، لكن مع ظروف معيشية أفضل"!

علاج المشكلة

يكمن العلاج، حسب صبح، في "التعجيل بالاستقرار السياسي الداخلي الفلسطيني، الذي يحمل في ثناياه تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي، إضافة إلى إعادة النظر بسياسات التوظيف".

ويؤكد أنه "ليس بإمكان أية سلطة تنفيذية معالجة هذه الظاهرة وحدها، بل هناك حاجة ماسة إلى جهد متكامل بين السلطة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل وضع حلول مناسبة للأسباب والمشكلات التي تحفز على الهجرة".

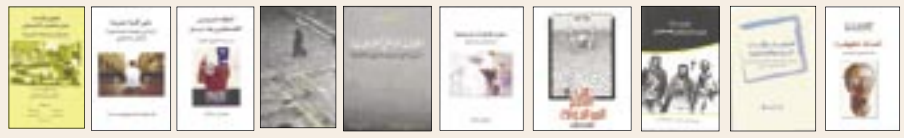

من إصدارات مواطن لعامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

نحو أممية جديدة
قراءة في العولمة/مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني

علاء محمود العزة
وتوفيق نارل حداد

أدت العولمة النيوليبرالية إلى تحولات جذرية في بنية وعلاقات القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية عالمياً. هذه التحولات الناجمة عن تراكم رأس المال العالمي ازدهرت مع ازدياد مأسسة النظام المالي عالمياً، ما دفع البعض إلى الاعتقاد بغياب بديل للنظام الرأسمالي العالمي القائم على الربح والاستغلال.

في هذا السياق من التحولات المتسارعة، نشأت مجموعة من الحركات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم لمواجهة مشروع العولمة النيوليبرالية وإسقاطاته كالفقر، وغياب العدالة الاجتماعية، والاستغلال، والحروب الاستعمارية الجديدة، والأضرار البيئية الناجمة عن العولمة.

هذا الكتاب هو محاولة لتسليط الضوء على العولمة النيوليبرالية وتبعاتها، في محاولة لفهم نشوء الحركات الاجتماعية المناهضة لها. كذلك تسليط الضوء على تلك الحركات من خلال التعريف بها تاريخياً، وإيضاح مواقفها الفكرية، إضافة إلى أشكال النضال التي تمارسها. إلى ذلك يعرج الكتاب على الملتقى الاجتماعي العالمي الذي يعتبر مظلة جامعة لمختلف الرؤى التي تحاول تخيل عالم أكثر عدالة وإنسانية. وأخيراً يحاول الكتاب أن يربط التحرر الفلسطيني بمجمل النضالات التحررية القائمة في العالم اليوم، من أجل خلق نقاش فلسطيني؟ فلسطيني، وكذلك فلسطيني- عالمي؛ للاستفادة من تجارب الآخرين وإفادتهم من التجربة الفلسطينية.

علاء محمود العزة:

ولد وعاش في مخيم العزة في بيت لحم لأسرة لاجئة من قرية بيت جبرين. حصل على الشهادة الجامعية الأولى من جامعة بيت لحم. حصل على درجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت. يعمل الآن على استكمال متطلبات درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية من جامعة Rice University.

توفيق حداد:

ولد في الكويت لأب فلسطيني لاجيء من القدس وأم أمريكية.

عاش في الولايات المتحدة، حيث حصل على الشهادة الجامعية في الفلسفة والدراسات الشرق أوسطية. عاد إلى فلسطين، حيث عمل محرراً لمجلة News from Within، ثم محرراً لمجلة Between the Lines. يعمل الآن على استكمال متطلبات درجة الماجستير في الصحافة ودراسات الشرق الأوسط من جامعة نيويورك NYU.

النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو
دراسة تحليلية نقدية

جميل هلال

تناول هذا الكتاب سوسيولوجيا تشكل دولة فلسطينية منذ نشأة منظمة التحرير الفلسطينية حتى الفترة الراهنة: أي مرحلة قيام سلطة فلسطينية عقب اتفاق أوسلو. ويشمل أيضاً في طبعته الجديدة فصلاً إضافياً يرصد التحولات التي دخلت على النظام السياسي الفلسطيني خلال الانتفاضة الثانية وبعد وفاة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في خريف العام ٢٠٠٤، بما فيها الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٥، والانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، وتحول حركة "حماس" من صفوف المعارضة للسلطة الفلسطينية إلى حزبها الحاكم، وفقدان التنظيم الحاكم والمهيمن على الحقل السياسي منذ تشكل منظمة التحرير الفلسطينية (حركة "فتح") موقعه المهيمن في الحقل السياسي الفلسطيني.

جميل هلال:

سوسيولوجي وكاتب، له عدد من الكتب والمقالات والأبحاث. من كتبه التي نشرت مؤخراً: إستراتيجية إسرائيل الاقتصادية في الشرق الأوسط، تكوين النخبة الفلسطينية، الطبقة الوسطى الفلسطينية، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية، وأبحاث عدة عن الفقر والفقراء وقضايا التنمية في فلسطين. وللكاتب عدد من الأبحاث المشتركة عن نظام التكافل الاجتماعي، ونظام الضمان الاجتماعي، ونظام العدالة الجنائي، ونظام العدالة العرفي في فلسطين. حرر مع إيلان بابه كتاباً عن الرواية التاريخية الفلسطينية والإسرائيلية نشر بالإيطالية العام ٢٠٠٤، وبالإنجليزية ٢٠٠٦، ويحرر راهنا كتاباً يصدر بالإنجليزية العام ٢٠٠٧ عن انغلاق الفرص أمام حل الدولتين للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وله مساهمات في مجلات ودوريات عربية وأجنبية. وهو محرر مشارك في مجلة الدراسات الفلسطينية.

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية.. والمنظمات غير الحكومية المحلية

ساري حنفي و ليندا طبر

يهدف هذا الكتاب إلى تقصي طرق تأثير المانحين والمنظمات الدولية في المنظمات الأهلية الفلسطينية، وذلك فيما يتعلق بسياسات التنمية وتعزيز عملية الدمقرطة. كما يبحث الكتاب في قدرة المنظمات الأهلية الفلسطينية على المساهمة في تشكيل الأجندات العالمية من خلال الناشطية العابرة للحدود القومية والمؤتمرات الدولية.

من أجل تحديد هذه الإشكاليات الواسعة، قد قام المؤلفان بتناول منظمات تنتمي إلى ثلاثة قطاعات: الصحة، المرأة والتنمية، وحقوق الإنسان والديمقراطية. ومن خلال البحث في هذه القطاعات الثلاثة تبين لهما التأثير المهم للتفاعل بين ا"لعالمي" و " المحلي" في العلاقات الدولية الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بصناعة المساعدات، وكذلك فيما يتعلق بتشكيل النخب المحلية؛ بمعنى أن الأطراف الفاعلة والهيكليات الاجتماعية المحلية لم تكن ساكنة ولعبت دوراً ولو ضعيفاً في العلاقات العابرة للحدود القومية، وحاولت المفاوضة لإيجاد مكان لها في نظام المساعدات.

ولكن هذه الدراسة بينت أنه كان هناك هامشاً مهم للمفاوضات لم تستثمره المظلمات الأهلية الفلسطينية بشكل كاف.

المؤلفان:

ساري حنفي: أستاذ علم الاجتماع في الجامعة الاميركية في بيروت ومدير سابق للمركز الفلسطيني للاجئين والشتات "شمل"–رام الله. له سبعة كتب وعدد كبير من المقالات في اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية حول موضوعات علم الاجتماع الاقتصادي للاجئين، والشتات، ودراسات حول الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية.

ليندا طبر: طالبة دكتوراه في كلية الدراسات الشرقية والإفريقية في لندن.

لها مؤلفات عن الانتفاضة الفلسطينية.

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني

جميل هلال

شكلت الأحزاب السياسية منذ ظهور النظم الديمقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر الأدوات الأهم والأكثر تأثيراً في الحياة السياسية العامة في الدولة الحديثة.

وتولت مع الاتحادات الجماهيرية والنقابات العمالية والمهنية توجيه عمليات التغيير السياسي والاجتماعي.

ويمكن القول، على الصعيد السياسي، إن الحزب السياسي والدولة الحديثة (القومية) ترافقا وميّزا العصر الحديث عن سابقاته.

وعلى الرغم من التساؤلات التي باتت تطرح في العقدين الأخيرين حول تراجع دور الأحزاب التمثيلي والتعبوي قياساً بمراحل سابقة، وعلى الرغم، كذلك، من تذمر وخيبة أمل أعداد متزايدة من المواطنين في العديد من الديمقراطيات الليبرالية من دور الأحزاب الراهن، فإنها حافظت على كونها الأداة الأبرز للتمثيل السياسي، والأقدر على التنافس الديمقراطي في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية.

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية

إعداد: جهاد حرب
إشراف: عزمي الشعيبي

إن الغرض من وضع النظام الداخلي لأي برلمان هو تيسير عمله وتمكين أعضائه من ممارسة دورهم البرلماني بشكل فردي أو جماعي، وتنظيم العلاقة فيما بين أفراده وهيئاته، وتحديد حقوقهم وواجباتهم البرلمانية على أفضل وجه. كما أن النظام الداخلي يعد امتداداً للإطار الدستوري والقواعد الناظمة لعمل النظام السياسي ككل. بهذا المعنى، فإن النظام الداخلي هو مرآة للتوازنات السياسية والفكر الدستوري الذي وضعت فيه، والتي ترسخ مبدأ التعددية وتضمن حقوق الأقلية واحترام قرارات الأغلبية. وهي أيضاً خلاصة التفاعل بين متطلبات التطوير وضرورات الاستقرار في أعمال البرلمان. إن النظام الداخلي يضع القواعد المنظمة لعمل البرلمان، وبالتالي فإن تراتيب العمل التي يقرها تؤثر في مردود العمل النيابي، وكيفية أداء النواب لأعمالهم والقيام بوظائفهم التشريعية والرقابية وغيرها، فبحكم تنوع أعمال الحكومة، والخدمات العامة التي تطورت بشكل كبير، ودخول القطاع الخاص على هذه الأعمال، وما يتطلبه ذلك من تنوع في الخبرات البرلمانية، وترافق ذلك مع كثرة أعباء المجالس النيابية، وتشعب إجراءاتها، لا يمكنها أن تؤدي دورها على أحسن وجه إلا متى أحكم تنظيمها وتسييرها.

جهاد حرب: باحث في شؤون المجلس التشريعي

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية
إعادة نظر في براديغم التحول

جوني عاصي

نظرية التحول في الانتقال إلى الديمقراطية تمثل تحول في الاجتهادات النظرية من الاهتمام بالتحديث الاقتصادي والاجتماعي إلى التركيز على النظام السياسي والنخب التي تكونه، وتركز بالأساس على تفكيك مصطلح "نظام حكم"، بحيث يعني قواعد ومؤسسات يخلقها الفاعلون الأخلاقيون التي بدورها تحد من اختياراتهم. توجد هنا مرحلة تمتد من تفكك النظام القائم وحتى اتفاق اللاعبين الرئيسيين على مؤسسات ومعايير جديدة. في هذه المرحلة، يكون التركيز على اختيارات اللاعبين. بعدها تأتي مرحلة أخرى يتم بها تعزيز هذه المؤسسات التي ستشكل بنى تفرض قيوداً معينة على تصرفات واختيارات اللاعبين. ويتناول هذا الكتاب بعد التطرق إلى الاجتهادات النظرية المختلفة، مسألة سيطرة "براديغم التحول" (transition paradigm) الذي بدأ مع دانكوارت روستو، وتطور فيما بعد على يد شمتير واوديتيل مع دراسة التحول الديمقراطي في كل من جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية في سنوات السبعينيات والثمانينيات. ثم يتناول أثر التغيرات التي شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق على إعادة نظر ببراديغم التحول من خلال مصطلح المجتمع المدني والإطار الخارجي الدولي.

جوني عاصي:

خريج معهد الدراسات السياسية وحاصل على لقب الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية من كلية الحقوق جامعة جون مولان في مدينة ليون. حالياً، يُدرس القانون الدولي والعلوم السياسية في جامعة بيرزيت. صدر له دراسة حول "الامم المتحدة: ازمة الدبلوماسية المتعددة الاطراف" ورقة استراتيجية معهد ابو لغد للدراسات الدولية ٢٠٠٤، ومقدمة كتاب "تحولات سياسية في العالم العربي" الجزء الثاني، بالاضافة الى تعقيبات على اوراق بحثية قدمت الى معهد ابو لغد للدراسات الدولية.

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس

فيصل دراج

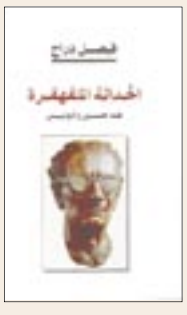

باستثناء أسماء ثقافية قليلة، تدور الثقافة العربية اليوم في حلقة مفرغة، حدّها الأول الدفاع عن "أصالة" لا تحديد فيها، وحدها الآخر الحديث عن "حداثة" لا تقل ضبابية. وبسبب تجريد لا تحديد فيه يميل الطرفان إلى "الكليات"، التي تسمح بأسئلة سهلة وبإجابات أكثر سهولة، بعيداً عن الواقع المعيش والتاريخ القريب الذي أفضى إليه. بل إن في هذه الثقافة، الملتفة حول ذاتها إلى حدود الانغلاق، ما يحيل على "حرب أهلية ثقافية" أكثر مما يحيل على غيرها. يسعى هذا الكتاب إلى حوار مع الثقافة العربية الحديثة، متوجهاً إلى اسمين، أحدهما طه حسين، الذي لا يزال، على الرغم من الظلام المسيطر، يعثر على قراء وتلاميذ، وثانيهما أدونيس، الذي يلقي بأسئلة متمردة كثيرة، واضحة متسقة حيناً، وقليلة الوضوح والاتساق أحياناً أخرى.

فيصل دراج:

ولد في الجاعونة ، فلسطين عام ١٩٤٣ وأكمل دراسته الجامعية في دمشق، وأنجز دكتوراه في الفلسفة من فرنسا عام ١٩٧٤، موضوعها الاغتراب والاغتراب الديني عند كارل ماركس. عمل لاحقاً في مركز الدراسات الفلسطينية في بيروت، وساهم في معظم المجلات الفلسطينية والعربية، وعلّم فترة في المعهد العالي للفنون المسرحية في دمشق. أصدر بالتعاون مع عبد الرحمن منيف وسعد الله ونوس دورية "قضايا وشهادات" وصدر منها سبعة مجلدات، كما اصدر بالتعاون مع جمال باروت ستة مجلدات بعنوان: مصائر الأحزاب السياسية في الوطن العربي. من كتبه: "الواقع والمثال"، "دلالات العلاقة الروائية"، "ذاكرة المغلوبين"، "الرواية وتاويل التاريخ"، "مستقبل النقد العربي" (بالتعاون مع سعيد يقطين)، "نظرية الرواية والرواية العربية". فاز الكتاب الأخير بجائزة أفضل كتاب عربي في مطلع الألفية الثالثة، وذلك في معرض الكتاب في القاهرة ، كما حظي هذا الكتاب أيضاً بجائزة الإبداع الأدبي في فلسطين لعام ٢٠٠٢.

من التحرير الى الدولة
تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٨٨

هلغى باومغرتن

في لحظة يبدو فيها النضال الفلسطيني وكأنه يدخل في مرحلة جنوب – إفريقية نموذجية، تغدو المراجعة النقدية للنفس والماضي والتاريخ والمرحلة الراهنة ضرورة لا مفر منها، استعداداً لاستنباط الوسائل والتكتيكات والاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الطور الجنوب إفريقي الجديد الذي أخذ يفرض نفسه، ليس على الشعب الفلسطيني وحده فحسب، بل على المنطقة بأسرها. ولا شك أن كتاب الدكتورة هلغى باومغرتن إسهام مهم وجديد، من منظور متطلبات اللحظة الفلسطينية الراهنة، في مثل هذه المراجعة. وبهذه المناسبة، جدير بنا أن نتذكر دوماً الحقيقة القائلة بأنه "محكوم على الذين لا يتعلمون من التاريخ أن يكرروه" – صادق جلال العظم.

هلغى باومغرتن:

تدرس حالياً العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، وهي ممثلة الهيئة الالمانية للتبادل العلمي في فلسطين. درّست في كل من توبيجن، نيويورك، لندن، وحصلت على شهادة الدكتوراه من برلين. درست في السابق في الجامعة الامريكية في بيروت، وجامعة جوتيجن، والجامعة الحرة في برلين. لها العديد من الاصدارات حول تاريخ وسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية بعد النكبة، بالاضافة الى الهجرة العمالية في الشرق الاوسط، والسؤال حول التحول الديمقراطي في دول المشرق. في العام ٢٠٠٢ اصدرت في الالمانية كتاب حول السيرة السياسية لحياة ياسر عرفات. وتعمل حالياً على اعداد كتاب حول حركة حماس وسيصدر في اللغة الالمانية.

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني

حسين آغا
وأحمد سامح الخالدي

يواجه الفلسطينيون تحديات فريدة لأمنهم القومي كشعب تحت الاحتلال وفي المنافي في الشرق الاوسط والعالم. هذا الكتاب هو الاول من نوعة الذي يعالج القضايا الامنية من وجهة نظر فلسطينية ، سواء بحل الدوليتين او بدون. المؤلفات يستكشفان مجالات جديدة بالتركيز على الحاجات الفلسطينية الوطنية وسبل الدفاع عن الشعب الفلسطيني اينما وجد. الهدف الاساسي للكتاب هو وضع اساسات امنية لا عدوانية جديدة للفلسطينين. وطرح القضايا والمشاكل الامنية القومية التي تواجه الفلسطينين للنقاش والبحث وذلك بغية التوصل الى صيغة توافقية حول معضلة الامن وكيفية الدفاع عن الحقوق والمصالح الفلسطينية.

المؤلفان:

حسين آغا وأحمد سامح الخالدي: باحثان في الشؤون السياسية والاستراتيجية.

الطبقة الوسطى الفلسطينية
بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة

جميل هلال

نادرة جداً هي الدراسات عن الطبقة الوسطى لا في فلسطين فحسب، بل في المجتمعات العربية ايضاً، ولأكثر من سبب. قد يكون بينها النقص في المعطيات الإحصائية والمسحية، والميل السائد منذ الثمانينيات الى التركيز على القضايا المتعلقة بالهوية، لا على الانقسامات والصراعات الاجتماعية. يبحث هذا الكتاب في موضوع الطبقة الوسطى الفلسطينية، ويتطرق الى أسئلة عن العلاقة بالطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى. وهو يتناول مراجعة للمفهوم، قبل أن يتفرغ لمناقشة وتفحص بنية وآليات إنتاج الطبقة الوسطى في الضفة وقطاع غزة عبر منهجية متعددة الأدوات جمعت بين مناهج بحثية، وأولت أهمية خاصة للحوار واللقاء مع طيف واسع من شخصيات تمثل الطبقة الاجتماعية وعلى صلة ومعرفة بها، الأمر الذي أتاح لها تمثيل رؤاها وهمومها وهواجسها بنفسها. لكن الباحث لم يغفل دور المشاهدة العينية والاتسعانة بما يرد في الصحافة، وما يعقد من مؤتمرات وندوات، وما ينشر في المجال الأدبي، ولذا يجمع الكتاب بين تحليل وتأملات الأفراد أنفسهم وبين تحليل وتأملات الباحث، في حوار مع تصرزات وخطابات شخوص موضوعه، وهم يعيشون يوميات مجتمع فلسطيني في صراعه من اجل كسب انعتاقه وتحقيق إنسانيته وبناء مستقبله بحرية.

جميل هلال:

سوسيولوجي وكاتب، له عدد من المؤلفات والمقالات والكتب. من هذه الكتب: "استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط"، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو"، "تكوين النخبة الفلسطينية". وله مساهمات في مجلات ودوريات عربية وأجنبية. وهو محرر مشارك في "مجلة الدراسات الفلسطينية

أمنيات العام الجديد..

■ **حوارات: يوسف الشايب**

(ترتيب الاسماء حسب الاحرف الابجدية)

أحمد دغلس

مصمم غرافيكي: أهم شيء القضاء على الفوضى والفلتان الأمني، والاتفاق على حل للأزمات الداخلية جميعها، وعلى رأسها الأزمة الاقتصادية، وأن يدرك القادة أن معاناة الناس هي الأساس.

أحمد الشيخ قاسم

بائع في الحسبة: بداية أتمنى زوال الاحتلال الإسرائيلي، وأن يدرك قادتنا أنه يجب عليهم اتخاذ قرارات مستقلة عن مواقف أميركا، وأن يتحد الشعب الفلسطيني، ولا يسمح بالفرقة والاقتتال، وأن يتبع الشباب الدين الإسلامي.. كما أتمنى أن يفك الحصار الجائر عن الشعب الفلسطيني، وأن تتضافر جهود الدول العربية والإسلامية لفك هذا الحصار، ونصرة هذا الشعب.

أيمن اللبدي

موظف حكومي: أمنيتي على الصعيد الشخصي، أن تتحسن أوضاعي الاقتصادية، عبر عودة الرواتب إلى الانتظام، وعلى الصعيد العام، أن نرى الوحدة الوطنية على أرض الواقع، وليس مجرد شعارات في بيانات من دون نوايا صادقة.

بسام زكارنة

رئيس نقابة العاملين في الوظيفة العمومية: أتمنى أن تحل أزمة الرواتب، وأن يتم التوافق على فك الإضراب، بما لا ينتقص من حقوق الموظفين، كما أتمنى أن يخرج الفلسطينيون عامة، والموظفون على وجه الخصوص، من الضائقة الاقتصادية، والأمنية، التي يعيشونها.. وأهم شيء أتمناه أن تهدأ الأمور قليلاً لأتمكن من رؤية ولدي الصغير (عامان)، ومداعبته، كبقية الآباء والأبناء، وبخاصة أنني، ومنذ الإضراب، غالباً ما أحضر إلى المنزل بعد خلوده إلى النوم.

بسام الصالحي

نائب في المجلس التشريعي: أن يتم تجاوز حالة الصراع الداخلي، وألا تسقط ضحية فلسطينية جديدة جراء هذا الصراع، وأن تتجسد وحدة الموقف الفلسطيني على الأرض، بما يسمح بالتقاط فرصة دولية لمعالجة القضية الفلسطينية بإنهاء الاحتلال، كما أتمنى أن يشهد العام الجديد إطلاق سراح النواب الأسرى لدى الاحتلال، وأن يعمل المجلس التشريعي بمستوى الطموحات التي يتوقعها الشعب.

جورج صايج

عامل بناء: حل الأوضاع السياسية، وأن يسود السلام على جميع الأصعدة.

حنان عشراوي

نائب في المجلس التشريعي: أولاً الأمن والأمان، والسلم الداخلي، لنصل إلى وفاق وتوافق، وندرك أن البيت بيت واحد .. آمل أن نتمكن من العيش بكرامة في وطننا، وصولاً إلى مرحلة الاستقلال .. للأسف، باتت طموحاتنا أكثر تواضعاً في ضوء المأساة التي نعيشها!

سعيد حسن

عامل باطون عاطل عن العمل: أن يحل السلام، وتنفرج الأوضاع الاقتصادية، و "ترجع الأمور زي ما كانت قبل".

صبحي يونس

فلاح: أتمنى أن تحل جميع المشاكل التي تؤثر سلباً على الشارع الفلسطيني، من بطالة، وفقر، وفلتان أمني، ومشكلة الرواتب.. "الله يجيب اللي فيه الخير".

عكرمة ثابت

إعلامي وكاتب: نتيجة الأوضاع الحالية تم اختزال الأماني والطموحات من سقفها الأعلى إلى أدنى المستويات، وعلى الرغم من ذلك أتمنى أن يشهد العام الجديد، القضاء على مظاهر الفلتان والفوضى كافة، واحترام التعددية، والحريات، وإنهاء أزمة الموظفين والعسكريين.

فادي حنا ناصر

طالب في المرحلة الثانوية: أتمنى أن تتحسن الأوضاع السياسية، العام المقبل، وأن تتحرر فلسطين من الاحتلال الإسرائيلي.

مصطفى أبو علي

مخرج سينمائي: باختصار، لا أعتقد أن الأمنيات تجدي نفعاً في مثل هذه الأوضاع!

نادين ترزي

مساعدة إدارية: على الصعيد العام، أتمنى أن ينجح صناع القرار الفلسطيني في إيجاد الطرق الناجعة للقضاء على الفوضى والفلتان، وإبعاد شبح الحرب الأهلية عنا.. يعني باختصار، أن نعيش بهدوء كبقية شعوب الأرض، كما أتمنى أن يشهد العام الجديد مزيداً من الإنجازات للمرأة الفلسطينية، باتجاه تحصيلها للكثير من حقوقها المهضومة، وتمكينها من تبوء المزيد من المواقع السيادية. أما على الصعيد الشخصي، فأتمنى إثبات نفسي على الصعيد المهني.

ناصر الدين الشاعر

نائب رئيس الوزراء، وزير التربية: الأمنيات كثيرة.. الاستقرار، والأمن، وأن يتقبل الجميع إفرازات الديمقراطية، وتداول السلطة بشكل سلمي، ونحل إشكالاتنا بعيداً عن العنف، وأن يفهمنا العالم، وينظر إلينا بعين العدالة لا الشفقة، وألا يكون طرفاً متحيزاً ضدنا، أتمنى أن نحصل على الوحدة التي ننشد، وأن نتمكن من الصلاة في المسجد الأقصى دون عوائق، وأن تنتهي المظاهر المسلحة، وما يرافقها من بلطجات، وأتاوات، وأن يتمكن أطفالنا من التوجه إلى مدارسهم من دون الخوف من رصاصة إسرائيلية، أو فلسطينية.

نبيل عمرو

المستشار الإعلامي والثقافي للرئيس: الأمنيات المطلوبة كثيرة، ومع أن أمنياتنا البسيطة باتت صعبة التحقيق، فإنني وكأي فلسطيني آمل أن يشهد هذا العام أي تقدم نحو هدف إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن يشعر المواطن بالأمن والأمان على أرض وطنه، وهذه أمنية ملحة، كما أتمنى أن نتخلص من الحصار، والآلام، والتراجعات، والانهيارات، وأن نتخلص من الاقتتال الداخلي وبشاعته، ونحظى بالوئام الاجتماعي.

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب:١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢-(٩٧٢) فاكس:٢٩٦٠٢٨٥-٢-(٩٧٢)
بريد الكتروني muwatin@muwatin.org

الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن